الثلاثاء 7 نيسان 2020
العدد 4023 السنة الرابعة عشرة
Mardi 7 Avril 2020 no 4023 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

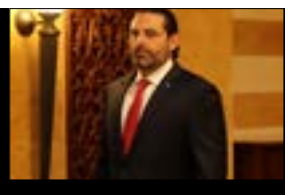

حزب الله للحريري: إفعل ما شئت!
4

abc يخنق موظفيه: تعليق دفع الرواتب
4

موظفو «الفا» رهائن: التمديد قبل المعاشات!
5

الحكومة تصرّ على «اقتصاد الريع»!

خطة إنقاذية من دون زراعة وصناعة [2]

تراجع الاصابات مستمر
تحسّن أم نقص معدّات؟

- «مفرد ـ مِجوِز» يشجّع على الازدحام!
- «الحشد الشعبي» يتصدى لكورونا بما تيسّر
- أميركا «تغشّ» في أعداد الضحايا؟

[6 ـ 13]

مع بدء تطبيق قرار السير بحسب ارقام اللوحات عادت زحمة السير الى شوارع بيروت والضواحي امس (مروان طحطح)

المشهد السياسي

خطة إنقاذية من دون زراعة وصناعة: الحكومة تصرّ على «اقتصاد الريع»!

غيّب وزيرا الصناعة عماد حب الله والزراعة عبّاس مرتضى عن المشاركة في وضع «خطة الإنقاذ الاقتصادية» على الرغم من أن الخطّة عنوانها الاقتصاد المنتج، مفارقة، لا يفهمها إلّا متتبّع «عشاق صندوق النقد الدولي» في لبنان

(دالاتي ونهرا)

بعد طول انتظار، قرّرت حكومة الرئيس حسّان دياب مناقشة ما سمّته «خطّة الإنقاذ الاقتصادية» في جلستها اليوم في السرايا الكبير، بعدما وعد رئيس الحكومة، وقبْله رئيس الجمهورية ميشال عون، اللبنانيين، بالعمل على نقل «الاقتصاد» اللبناني إلى الاقتصاد المنتج.

وهذه الخطّة، كما هو متوقّع أو مطلوب لإنقاذ البلاد، تمثّل واحدة من الفرص القليلة لعمليّة تغيير فعلية في اقتصاد لبنان، الذي قام منذ نشأته على «الخدمات» بكل ما تحوي من أصناف، وتحويله إلى اقتصاد يرعى الانتاج الزراعي والصناعي لتقليص الاتكال على الخارج، الذي لم يعد متاحاً أصلاً، مع تراجع موجودات لبنان من القطع الأجنبي وتراجع الاستهلاك وأزمة التصنيع التي بدأت تعصف بالعالم من جراء كورونا.

إلّا أن ما حصل في الأيام الماضية في أروقة السراي الحكومي بشأن «خطّة الإنقاذ» لا ينبئ بالخير، ولا يعطي أملاً بأن الحكومة الحالية تسعى لإحداث أي تغيير عن سابقاتها. فبحسب المعلومات، كان من المفترض أن تؤلف الحكومة لجنة وزارية واسعة تتشارك في وضع خطة إنقاذية فعلية للبنان، بحضور الوزراء المعنيين، لا سيّما وزيري الزراعة عبّاس مرتضى والصناعة عماد حب الله، اللذين من المفترض أن حقيبتيهما هما أبرز حقيبتين معنيتين بالخطّة المنشودة. لكنّ حتى يوم أمس، لم يكن مرتضى أو حبّ الله جزءاً من الخطّة الحكومية التي أعلن أنها ستناقش اليوم، بل اكتفى رئيس الحكومة بعقد اجتماعات مع نائبته وزيرة الدفاع زينة عدرا ووزير المال غازي وزني ووزير الاقتصاد راوول نعمة ووزير البيئة دميانوس قطّار. فعلى أي أساس تقوم خطّة إنقاذ اقتصادية لا يشارك فيها المعنيون ويقتصر فريق العمل على فريق محدد من الوزارات والأشخاص، كما على المستشارين المعجبين بنظريات صندوق النقد الدولي ومؤيديها، بما لا يمكن أن ينتج إلّا خطّة مشابهة لخطط العقود الماضية؟

ولدى معرفة الوزيرين، حبّ الله ومرتضى واحتجاجهما على الأمر لدى رئيس الحكومة، تقرّر أن ينعقد اجتماعٌ اليوم في السراي بحضره الوزيران واللجنة الوزارية التي صاغت الخطّة الأولى، قبل جلسة مجلس الوزراء. وكان إعداد خطّة عمادها الصناعة والزراعة يُحلّ بفنجان قهوة في اجتماع صباحي مستعجل قبل جلسة حكومة تحمل طابع «المصيرية»!

حال قطاع الاتصالات ليس أفضل، مع إصرار الوزير طلال حوّاط على الحفاظ على تراث أسلافه وإبقاء شركتي الخلوي من دون تغيير أو استرداد للقطاع. واجتمع أمس رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النيابية حسين الحاج حسن مع حواط، للبحث في موضوع استعادة الدولة لإدارة قطاع الاتصالات وتشغيله، بعد المعلومات عن اتخاذ حواط قراراً بالتجديد لشركتَي «أوراسكوم» و«زين» المُشغلتين لـ«ميك 1 - ألفا» و«ميك 2 - تاتش»، رغم عدم قانونية الخطوة. وحواط حسم توجّهه بطرح الموضوع على مجلس الوزراء، أملاً بالحصول على موافقة بقية الوزراء، لا سيّما مع الحديث عن تأمينه موافقة سياسية من عددٍ من القوى السياسية المؤثرة. وكان حواط قد قدّم الأسبوع الماضي «الخطة المستقبلية» للقطاع إلى رئيس مجلس الوزراء حسّان دياب، والتي نشرت «الأخبار» (https://www.al-akhbar.com/Politics/286717) أنّه شاركت في وضعها شركة «زين»، مُمثلة بالرئيس التنفيذي لشركة «تاتش» أيمري غوركان. هي الإشارة الثانية إلى وجود «اتفاق» بين حواط ونائب رئيس مجلس إدارة «زين» ورئيسها التنفيذي بدر الخرافي. ولا يُمكن اعتبار إصرار حواط على التجديد للشركتين مُنفصلاً عن علاقته بأحد طرفَي العقد.

بعد الاجتماع، تحدّث الحاج حسن إلى قناة «المنار»، مؤكداً أنّه لا يوجد

> **اللقاء لم يكن إيجابياً بين وزير الاتصالات والنائب حسين الحاج حسن**

أي فريق سياسي «مع التمديد للشركتين». وقال إنّ رأي اللجنة أنّه لا خيار أمام الدولة، ممثلة بوزارة الاتصالات، غير تسلم القطاع وإدارته «بانتظار إعداد دفتر شروط لإطلاق مناقصة»، طارحاً قضية «موظفي «ألفا» الذين لا يقبضون رواتبهم، ووجود موردين مثل باعة المازوت لمحطات شركة «ألفا» لا يقبضون مستحقاتهم، وأموال الدولة التي لا تُحوّل إلى الخزينة. وأكّدنا ضرورة المعالجة في أسرع وقت ممكن». في المقابل، أشار الحاج حسن إلى أنّه «لم أسمع من الوزير أنّه يريد التمديد، هو شرح المعوقات، وتناقشنا بالعمق في كلّ القضايا».

بعيداً عن الكلام العلني، تُفيد معلومات «الأخبار» بأنّ اللقاء «لم يكن إيجابياً»، فوزير الاتصالات «لم يكن واضحاً في طرح الملفّ»، وهو ما أجّج الشكوك في وجود «ضغوط خارجية» تُمارس عليه للسير بالتمديد. حجّته هي نفسها: عدم القدرة على استعادة الإدارة في ظلّ أزمة «كورونا»، ووجود رواتب وتحويلات يجب أن تتمّ. فأداة الضغط الجديدة حالياً هي باستغلال حاجات الموظفين والموردين إلى السيولة، علماً بأنّه بحسب خبراء اتصالات «تستطيع الشركتين، أو وزارة الاتصالات، أن تُرسل مصرفي عودة (تتعامل معه «ميك 2») وفرنسا بنك (تتعامل معه «ميك 1»)، وتطلب في ظلّ الظروف الاستثنائية صرف المبالغ اللازمة. معروفٌ أين ستذهب هذه الأموال، كما أنّ هذا الإجراء عُمل به سابقاً حين كان ينتهي عقد الإدارة ويتأخّر التمديد».

(الأخبار)

القضاء يهمل دعاوى الأسرى بحقّ الفاخوري

على عكس السرعة التي تعامل بها القضاء مع إطلاق سراح العميل عامر الفاخوري، لا تزال دعاوى الأسرى المحررين عالقة جميعها أمام قاضي التحقيق في بيروت القاضي بلال حلاوي، بعد أن ضُمّ بعضها إلى بعض مع تقديم عدد من الأسرى جميع المستندات والمذكرات المطلوبة. وجرى تعيين موعد لجلسة استجواب، وتم إبلاغ الفاخوري لصقاً. وبسبب تغيبه، أحيل الملف على النيابة العامة الاستئنافية في بيروت لإبداء رأيها في مسألة إصدار مذكرة توقيف غيابية.

ولا تتجاوز مهلة النيابة العامة لإعطاء الرأي غير الملزم 24 ساعة، لكن مرّ أسبوع كامل وما زالت النيابة العامة تحتجز الملف من دون مسوّغ قانوني، مانعةً قاضي التحقيق من إمكان إصدار مذكرة توقيف غيابية بحق الفاخوري، معرقلةً طريقاً قانونية طويلة ينوي الأسرى اعتمادها، منها تحريك الانتربول الدولي للبحث عن العميل الفار والعمل على توقيفه. ورغم أن الخطوة باتت معنوية أكثر منها عملية، بعدما صار الفاخوري في الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن هذا النائب العام الاستئنافي ببيروت، القاضي زياد أبو حيدر، يعرقل إصدار مذكرة التوقيف الغيابية، لأسباب مجهولة.

(الأخبار)

تقرير

شروط إسرائيل لمساعدة لبنان: السلاح مقابل كورونا

يحيى دبوق

في موازاة انشغال إسرائيل بمواجهة فيروس كورونا الذي بدأت تبعاته السلبية بالتفاقم على أكثر من صعيد، لا تغادر التهديدات الأمنية التقليدية طاولة التقدير والقرار في تل أبيب، وفي مقدمتها ما تسمية «مشروع دقة الصواريخ»، ضمن ملف تعاظم التسليح النوعي، في مسار تسلح حزب الله في لبنان.

والمتغير الجديد الذي يهدد بضرب لبنان وحزب الله وبيئته المباشرة، وتبعاً لذلك الأمل بإشغال عدوّ إسرائيل في لبنان عنها، يعدّ من ناحية تل أبيب فرصة إن أحسنت استغلالها وتطويع إمكاناتها، فيمكنها الرهان عليها في تقليص التهديد اللبناني والحد من تطوره، الأمر الذي يدفع منابع التقدير واستشراف الفرص من ناحية أمنية، وفي مقدمتها «مراكز التفكير»، إلى بلورة جملة من التوصيات التي توفر فائدة استراتيجية في مواجهة حزب الله، ربطاً بفيروس كورونا وغيره من الأزمات في لبنان.

معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب حدّد عبر نشرته الدورية «مباط عَل»، وسائل استغلال الفيروس المتاحة لإسرائيل والنتيجة المأمولة تبعاً لاستخدامها في المواجهة، سواء ما يتعلق بنفوذ حزب الله وحضوره في الحياة السياسية اللبنانية، أم تجاه تطوير سلاحه وتعاظمه النوعي، وكذلك الضغط على حلفائه للضغط بدورهم على قراره، كي يقلص تهديده لإسرائيل.

في توصيف الفرصة، يشير المعهد إلى أن الضائقة المالية في لبنان وفشل الحكومة اقتصادياً، أديا إلى إثارة الاحتجاجات الشعبية في الماضي غير البعيد، إلا أن فيروس كورونا والخشية منه، أديا إلى تقليص الاحتجاجات وإخلاء الشارع من المتظاهرين، كما أسرعت القوى الأمنية إلى تفكيك خيم الاحتجاج من وسط بيروت. الا أن التقديرات ترجح أنه بمجرد الانتهاء من أزمة كورونا ستتمظهر أكثر الأزمة الاقتصادية وتزداد الظروف المعيشية سوءاً ويتوقع أن تعود الاحتجاجات الشعبية إلى الشارع.

وهذه الأزمة، يضيف المعهد، تشدّد الأزمة الحادة على لبنان وتزيد من شدة القيود على حزب الله، إذ إن وزير الصحة في الحكومة الحالية، سمّاه حزب الله نيابة عنه وممثلاً له في التشكيلة الحكومية. كذلك، وجهت انتقادات لإيران أنها نقلت الفيروس إلى لبنان، وكذلك يجري التداول بشائعات تقول إن حزب الله يخفي عدد المرضى في المناطق التي يسيطر عليها، وأن الفيروس منتشر بشكل كبير جداً بين عناصره ومسؤوليه، وهو ما دفع (الأمين العام لحزب الله السيد حسن) نصر الله إلى الظهور العلني، مرات عديدة منذ 13 آذار الماضي، ليؤكد خطورة الوضع، وأنه أسوأ من الحرب.

في الوقت نفسه، عرض حزب الله خطة طارئة أعدّت لمساعدة الحكومة وليس للعمل مكانها، وتتضمن حشد 24500 ناشط لمواجهة الفيروس، بما يشمل 1500 طبيب و3000 ممرض، وكذلك تشغيل مستشفى وتأجير فنادق لمعالجة المرضى. وتتضمن الخطة إنشاء مراكز طبية في جميع أنحاء لبنان. لكن بحسب التقديرات (الإسرائيلية)، يساور حزب الله القلق بشأن تأمين مصالحه الخاصة ومصالح «المحور» بقيادة إيران، ويدعو إلى إزالة العقوبات الدولية عنها ووقف الأعمال القتالية ضد «الحوثيين» في اليمن.

> **توكّد تل أبيب أنها لن تدع أي فرصة، وإنْ كانت وباء، من دون استغلالها لمواجهة حزب الله**

وينتقل المعهد من التوصيف إلى الخطوات العملية التي «ينصح» الحكومة الإسرائيلية باتّباعها، «إذ إن تفاقم الأزمة الصحية في لبنان بسبب تفشي الوباء، يفتح الفرص أمام إسرائيل في المجالين السياسي والعسكري (وفقاً لآتي):

- يمكن إسرائيل أن تعمل من وراء الكواليس، على توفير المساعدة الغربية للبنان، لكن في مقابل أن يطالب شركاء حزب الله في الحكومة، أن يقلّص نفوذه في الحكومة وفي مؤسسات الدولة اللبنانية.

- من المهم أن تدعم إسرائيل استمرار تعزيز الجيش اللبناني، ضمن ضابطة وصف هذا الجيش بأنه قوة وطنية لمواجهة حزب الله.

- العمل على تحفيز شركاء حزب الله في الحكومة اللبنانية على الحدّ من تزوّده بالسلاح الدقيق وعمليات تطوير الأسلحة الموجودة لديه.

- على إسرائيل أن تدرك أنه في موازاة صحة مقاربة الجيش الإسرائيلي ضد الجهود المبذولة لنقل الأسلحة من سوريا إلى لبنان وضرورة استمرارها، إلا أن الظروف الحالية تزيد من إمكانية نشوب مواجهة عسكرية بين حزب الله وإسرائيل».

في الخلاصة، اللجوء إلى المتغيرات والبحث عن فرصها، هما من الاستراتيجيات التي تتبعها وتبحث عنها الدول «الموزونة» والجادة في مواجهة التهديدات، وتل أبيب في ذلك تؤكد أنها لن تدع أي فرصة، وإن كانت أزمة صحية وتفشّياً لوباء، تنزلق من أمامها من دون استغلالها لمواجهة حزب الله. في المقابل، واضح أن توصيف الأزمة كما وردت في النشرة البحثية، وبنتيجتها الفرصة التي شخصت وكذلك التوصيات، دليل جديد على صعوبة المواجهة المباشرة العسكرية التي ترى تل أبيب أنها متاحة فعلياً من دون تلقّي أثمان ثقيلة لإنهاء تهديد حزب الله والحد من تعاظم تسلّحه النوعي.

(مروان طحطح)

تقرير

المصارف تسعّر الدولار بـ2600 ليرة!

منذ أن أصدر المصرف المركزي تعميمه يوم الجمعة الماضي، بتحرير ودائع جزء من المودعين الصغار (حسابات الـ3 ملايين ليرة، والـ3300 دولار)، وتحويلها إلى الليرة اللبنانية وفق سعر السوق المعمول به في يوم سحب المبلغ، جرى التداول في أوساط المصرفيين بإمكانية لجوء «المركزي» إلى تحديد سعر «السوق» هذا لدى المصارف، مُصرّاً في الوقت نفسه على النأي بنفسه تماماً عن السوق الموازي لدى الصرافين، والذي لامس أمس عتبة الـ3000 ليرة للدولار.

التمهيد لهذا القرار بدأ أمس، مع «تسريب» خبر لوكالة «رويترز» أوردت فيه نقلاً عن «مصدر في مصرف لبنان المركزي» أنّ المصارف «ستُطبّق سعر صرف يبلغ 2600 ليرة للدولار على عمليات السحب من الحسابات الصغيرة التي تصل إلى خمسة ملايين ليرة». أما «مصدر مصرفي رفيع» فأبلغ الوكالة الإخبارية بأنّ «هذا السعر سيتحدّد على أساس أسبوعي، وأنّه تقرّر هذا الأسبوع عند الـ2600 ليرة».

هكذا إذاً يتحوّل القرار الذي قُدّم الأسبوع الماضي على أنّه «خدمة» للمواطنين في هذه الأزمة، عملت عليها جهات سياسية وأمنية ومصرفية، إلى «تنصيبة» جديدة تُضاف إلى سجلّ المصارف التجارية و«المركزي»، وما زالت العملة بين يدي المواطن فاقدة لقيمتها نسبةً إلى ما يتم التداول به لدى الصرّافين، وسوقهم السوداء.

(هيثم الموسوي)

تحديد سعر الصرف عند حدود الـ2600 يعني سحب 400 ليرة عن كل دولار من أصحاب تلك الحسابات (بما أن السعر في السوق السوداء لامس الـ3000 ليرة). وقد يؤدّي ذلك إلى استمرار «حالة القلق» لدى الناس بسبب عدم توحّد أسعار الصرف، وبالتالي زيادة طلبهم على الدولار، وارتفاع سعره أكثر فأكثر في السوق السوداء.

بقرار - غير موفّق - من حاكم المصرف المركزي، رياض سلامة، بات رسمياً هناك ثلاثة أسعار لصرف الدولار: الـ1515 ليرة الذي يحدده مصرف لبنان، الـ2600 لدى «جمعية المصارف»، والسعر المُتفلت في السوق لدى الصرافين.

(الأخبار)

رسائل إلى المحرر

«ألفا» توضح

جاءنا من شركة «ألفا» للاتصالات الخلوية التوضيح الآتي:

تعقيباً على المقال الصادر أمس في صحيفتكم بقلم السيدة رلى إبراهيم، نودّ توضيح الآتي:

في اتصالكم الهاتفي بنا للحديث عن مناجاتر ألفا والخدمات خلال فترة التعبئة العامة، جرى التطرق إلى ما قامت به شركات الاتصالات الخاصة حول العالم لمساعدة المشتركين في فترة وجودهم في المنازل، وما قامت به ألفا في لبنان، فأكدنا أن كل القرارات فيما يخص منح المشتركين سعات إنترنت إضافية مجانية، تأخذها وزارة الاتصالات. كما أكدنا أننا على تواصل يومي مع وزارة الاتصالات للبحث في اقتراحات عدة، منها مضاعفة السعات، ولكن لا قرار نهائياً حتى الآن.

يهمنا أن نؤكد أن معالي وزير الاتصالات لم يرفض شخصياً هذا المقترح الذي هو قيد الدراسة حالياً من الناحيتين التقنية والمالية.

شركة «ألفا»

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القرّاء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تقرير

حزب الله «يتحرّر» من الحريري: افعل ما شئت!

تحرّر حزب الله من مخاوف كثيرة حكمت علاقته برئيس الحكومة السابق سعد الحريري. لوهدّد الأخير بانسحابه من مجلس النواب قبلَ أشهر لكان الحزب قد سعى جاهداً لمنعه. لكن حارة حريك هذه المرة تعاطت ببرودة. التوقيت والظرف لعبا دوراً في ذلك. إضافة إلى تجربة حسان دياب «باعتبارها نموذجاً أفضل من الحكومة السابقة»

ميسم رزق

قبل أشهُر من اليوم، كانَ لسعد الحريري «لبنُ العصفور»، لو أرادَ، بشرط البقاء في رئاسة الحكومة. أنذاك كانت حكومته خطأً أحمر لا يُفرَّط به. التوقيت والظرف اقتضيا ذلك: بدأ على حافة الانهيار المالي، تحتّمَ برميل من البارود الشعبي. من أجل ذلك «جرّب» الرئيس نبيه بري معه كثيراً، وكادَ «ينشف» لسان المسؤولين في حزب الله، وهم يُحاولون ثنيَه عن الاستقالة. أما هو، فاستساغَ فكرة العارف بمقامه وتدلّلَ، مُحاولاً تكريسَ لعبة أنه حاجة للجميع ولا بديل منه، بالضرب على الوتر الطائفي والصراع على الصلاحيات، إلى أن أتت ساعة استقالته. وقعَ في شرّ رهاناته وصار خارجَ الحُكم.

من طبائع الحريري، الشخصانية، أنه يلجأ دائماً إلى ردود فعل انفعالية، ظناً منه بأنه سيجني منها شيئاً، غيرَ أنه وجدَ الحسابات هذه المرة مُختلفة. حينَ طُرح ملف التعيينات المالية، وشعرَ بأن جماعته قاب قوسين من توديع مناصبهم، جنّ جنونه. تواصلَ مع عين التينة التي «سايرته» بداية، قبلَ أن يطلق «تهديده» بالاستقالة من مجلس النواب. تهديدٌ لم تقابله عين التينة وحدها بالبرودة، بل حارة حريك أيضاً، إذ جاء الجواب «افعَل ما بدا لك»!

ليس لأحد أن يتوهّم أن الحريري سقطَ نهائياً من المعادلة. لا يزال هو رئيس لتيار سياسي تتجاوز حيثيته الشعبية باقي المكونات السياسية داخلَ الطائفة السنية، فضلاً عن رمزية كونه ابن رفيق الحريري. لكن عصر الدلال انتهى، والفترة الانتقالية بين استقالة الحريري وتأليف حكومة حسان دياب، وصولاً إلى اليوم، مثّلت مرحلة عميقة لحزب الله حررته، ولو جزئياً، من مخاوف مُسبقة تمكّنت منه في علاقته مع الحريري، أبرزها التوتير المذهبي. كما أن تجربة دياب في الحكم - ولو أنها ليست مثالية - لكنها في نظر حزب الله أفضل من تجربة حكومة الحريري الأخيرة، التي جاء ضرر استقالتها نافعاً. حتى إن أوساط فريق 8 آذار تؤكد رغبة الحزب في بقاء حكومة دياب «حتى آخر ساعة من العهد». فما الذي تبدّل تجاه الحريري؟

لا أسباب تتعلّق بشخص الحريري نفسه، بل هي وليدة الظروف التي تبدّلت. حينَ كانَ حزب الله مُتمسكاً به، فعلَ ذلكَ انطلاقاً من عوامل عديدة: أوّلها، الحفاظ على حكومة الوفاق الوطني التي كانت قائمة، والإصرار على بقاء كل مكوّنات شريكة في القرار. وثانيها، واقع الحريري الذي يقول إنه الأكثر تمثيلاً في طائفته، والجهة التي تحظى بعلاقة مع الجميع في الداخل وفي الإقليم والعالم. أما العامل الأهم، فكانَ التخوف من فراغ في الحكم خلال انتفاضة 17 تشرين، ولا سيما أن التفلّت الأمني كانَ بإمكانه أن يودي بالبلاد إلى ما لا تُحمد عقباه، في موازاة دور سلبي مارسته المؤسسة العسكرية في البداية.

> **«تهويلات الحريري ما عادت تنفع في الابتزاز والحصول على تنازلات سياسية»**

أما اليوم فالأمور مُختلفة. أزيلَت هذه المخاوف عن ظهر الحزب نوعاً ما. تالفت الحكومة، وتبدّل أداء الجيش، ولم يعد للحريري القدرة التي كانت له سابقاً على التحشيد المذهبي، ولو أن هذه القدرة لم تنتفِ تماماً. وترى المصادر أن أولوية الناس اليوم، من جميع الطوائف، هي الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة، لا الدفاع عن مكتسبات طائفية ومذهبية. ثبت أنها لا تقدم ولا تؤخر في تحسين شروط العيش في البلد. وما تقدّم لا يعني أن اللبنانيين تخلوا عن انتماءاتهم المذهبية، إلا أنهم باتوا أقل انسياقاً خلف شعارات تبيّن أنها «لا تُطعم خبزاً»، بالمعنى الحرفي للعبارة. كذلك فإن ما تغيّر هو أن لبنان دخل مرحلة الانهيار الاقتصادي، وباتت الأولوية، في نظر الحزب، للإنقاذ. والتعويل هو على القادرين على إخراج البلد من أزمته، لا على المنسحبين من «المعركة» إرضاءً للأميركيين وغيرهم من الذين يسهمون في انهياره.

هذه الحكومة، في نظر قوى رئيسية في 8 آذار، «لن يُسمح لأحد بتفجيرها تحت أي ظرف من الظروف»، لأن لا بديل منها، «لا الحريري ولا غيره»، ولأن «إدارتها في المرحلة السابقة يُمكن التعويل عليها». تقول مصادر 8 آذار إن عناصر القوة لهذه الحكومة هي في «عدم وجود بديل، وأن الحريري لن يكون بمقدوره العودة بعدَ أن استقال إرضاءً لمطالب الخارج بكسر الاتفاق مع حزب الله والتيار الوطني الحر»، مشيرة إلى أنه «لا أحد يُسقِط حكومة حسان دياب، إلا هو نفسه في ما لو قرّر الاستقالة»، ما يعني إغلاق الباب أمام الفراغ نهائياً. أما تجربة دياب في السلطة، وإن كانَ من المبكر الحكم عليها سلباً أو إيجاباً، «لكنها حتى الآن أثبتت بالتجربة أنها أكثر مسؤولية من إدارة الحريري». هذا ما يجعلها في نظر قوى 8 آذار «أهلاً للرعاية والدعم بمعزل عن التهويلات التي يسوقها الحريري، والتي ما عادت اليوم تنفع في الابتزاز والحصول على تنازلات سياسية».

(مروان بو حيدر)

تقرير

موظفو «ألفا» لم يقبضوا رواتبهم بعد: رهينة الشركة ووزير الاتصالات

تستغل شركة «أوراسكوم» التي تدير شركة ميك 1 (ألفا) انتهاء عقدها الإدارة إحدى شبكتي الهاتف الخلوي لتضغط نحو تجديده بطرف «لا أخلاقية». فأوراسكوم امتنعت عن دفع رواتب ألف موظف تحت حجة «عدم صلاحية توقيع رئيس مجلس الإدارة»، معوّلة على تجويع العمال ودفعهم الى الشارع لإرضاخ الدولة اللبنانية لشروطها فيما وزير الاتصالات الراغب أيضاً في التمديد للشركة و«زميلتها»، خلافاً للقانون، يتفرج على ما يجري ويستغله لتمرير قرار التمديد

رلى إبراهيم

توقفت شركة "ألفا" للاتصالات عن دفع رواتب موظفيها بعد انتهاء فترة التمديد الاستثنائي لعقدي شركتي الاتصالات «ألفا» و«تاتش». وفيما أثّرت شركة «زين» التي تدير شركة «ميك 2» (تاتش) دفع رواتب موظفيها من حسابها على أن تقبض المبلغ المدفوع من الدولة لاحقاً، امتنعت شركة "أوراسكوم" التي تدير شركة ميك 1 (ألفا) أن تحذو حذو زميلتها. الحجة المقدمة لموظفي «ألفا» اليوم هي أن مدة العقد انتهت ورئيس مجلس الادارة مروان حايك غير مخوّل التوقيع على صرف الرواتب. الا أن هذه "الحجة" لا تقنع الغالبية ولا المسؤولين العاملين في الشركة. فحايك يرأس مجلس ادارتَي شركتَي «ميك 1» (المملوكة من الدولة) و«أوراسكوم تيليكوم ليبانون» (المملوكة من "أوراسكوم" المصرية)، وبالتالي يحمل تفويض عن إمضاءين، واحد بالنيابة عن "ميك 1" وآخر بالنيابة عن "أوراسكوم"، وهو ما يسمح له بتوقيع صرف الرواتب بالنيابة عن OTL التي تملك حساباً مالياً في لبنان ويمكنها الدفع منه. «هو واجب أخلاقي في الشركة»، يقول أحد المسؤولين خاصة وعقده مع أوراسكوم، ويفترض بها أن تدفع له راتبه بصرف النظر عن المشكلات التي تواجهها مع أي كان. عليها تحمل مسؤوليتها تجاه نحو ألف عائلة وعدم استخدام الموظفين ككبش محرقة ما بين قرار الحكومة والشركة أو وضعهم في «بوز المدفع» للمفاوضة عبرهم». وزير الاتصالات طلال حواط، المتفق مسبقاً مع شركتَي الاتصالات على التمديد لهما، ينتظر اللحظة المناسبة لتمرير القرار بدلاً من تنفيذ القانون الذي يوجب إعادة القطاع الى الدولة؛ ويتحمل مسؤولية هو الآخر عن حرمان الموظفين من رواتبهم.

يتناهى الى مسامع الموظفين أن السبب الرئيسي وراء عدم دفع شركة "أوراسكوم" لرواتبهم يكمن في رغبة الشركة في الضغط على الدولة اللبنانية عبر "تجويع" العمال ودفعهم الى رفع صوتهم والنزول الى الشارع، أي استعمالهم في معركتها ضد قرار إعادة قطاع الاتصالات الى الدولة بعد انتهاء عقد شركتي الخلوي نهاية العام الماضي والسعي للتجديد لهما. ثمة من يقدم ما سبق كنموذج على طريقة عمل هذه الشركات التي لا تتردد في قضم رواتب عمالها ومخالفة العقد، لكنها في الوقت نفسه تريد أن تجد لنفسها عقداً يسمح لها بإدارة قطاع اتصالات يستفيد منه ملايين السكان. وتشير المعلومات الى اتصالات عديدة حصلت في الأيام القليلة الماضية بين "أوراسكوم" وحواط، وكانت نتيجتها إبلاغ الوزير للشركة بصرف الرواتب للموظفين على أن "يبعث لهم برسالة تتضمن صلاحية استثنائية تسمح بهذا الإجراء. لكن الشركة اعتبرت أن الرسالة غير قانونية ولا تسمح لها باسترداد أموالها من الدولة في حال عدم التجديد لها». وذلك يرتّب مسؤولية على وزير الاتصالات المؤتمن على هذا القطاع، لكنه حتى الساعة يماطل في اتخاذ قرار جريء يكبح جشع هاتَين الشركتين، فيما يذهب البعض إلى حد تأكيد أنه متواطئ مع إدارة «أوراسكوم» على استخدام الموظفين رهينة يفرج عنها متى وافق له مجلس الوزراء على التمديد.

> **يماطل وزير الاتصالات في اتخاذ قرار جريء يكبح جشع الشركتين**

في موازاة ذلك، تشير مصادر نقابة موظفي قطاع شركتَي الخلوي ألفا وتاتش إلى أنها تواصلت يوم السبت الماضي مع وزير الاتصالات الذي "وعد بإيجاد حل، علماً بأن الموظفين يتابعون عملهم من داخل منازلهم، ومنهم من هو موجود باستمرار في الشارع ويعمل على إصلاح بعض الأعطال اليومية». وقد بدأت النقابة تتلقّى اتصالات من بعض الموظفين الطالبين مساعدتها من أجل سدّ حاجات عائلاتهم هذا الشهر. فخلافاً لما يشاع، موظف الاتصالات لا يعيش "ترفاً" استثنائياً، و90% من الرواتب على ما تقول المصادر هي ما دون ثلاثة آلاف دولار، وجزء كبير منها تراوح ما بين 1000 و1200 دولار شهرياً. من جانبه، يقول رئيس النقابة شربل نوار لـ«الأخبار» إنه لا يهتم «بما إذا كان الحق عالشركة أو الوزير ولا يريد الدخول في هذا السجال. ما يهمني حصراً هو تقاضي الموظفين لمستحقاتهم»، داعياً إدارة ألفا والوزير الى الاجتماع للوصول الى اتفاق ينصف العاملين، «إذ من المعيب ألا تصرف الرواتب في هذا الظرف بالذات». وعمّا إذا كانت النقابة في صدد تنظيم تحرك ما في حال عدم الدفع، لفت نوار الى وجود حلّين اثنين فقط: الأول قانوني عبر الادعاء على الشركة، والثاني التوقف عن العمل. لكن هذا الخيار يحتاج الى الكثير من التفكير، لأنه يؤذي المشتركين في هذا الظرف الاقتصادي والمالي والصحي الاستثنائي. فالتوقف عن العمل يعني توقف الكول سنتر وعدم إصلاح الأعطال، وغيرها من الأمور التي ستؤدي الى وقف الخدمات عن جزء كبير من السكان.

تقرير

الـ«abc» تخنق الموظفين: تعليق دفع الرواتب

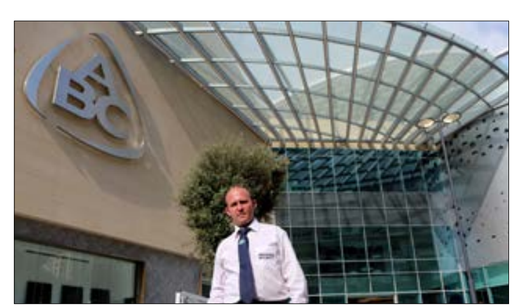
(هيثم الموسوي)

ليا القزي

في الثالث من نيسان الجاري، نشر النائب السابق روبير فاضل فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي ينفي فيه «الشائعات» عن طرد موظفين من الـ«abc». أكّد أنّ الأخيرة مُستمرة في دفع الرواتب، «رغم الأزمة الاقتصادية التي بدأت قبل 17 تشرين الأول». ولكنّه في الوقت نفسه «دقّ جرس الإنذار» من أنّه حين تضطر شركة «مثل الـabc» إلى أن تصرف موظفين، فهو الدليل الأخير «قبل الانهيار التام وانفجار أزمة البطالة». صحيحٌ أنّ رئيس مجلس الإدارة - المدير العام السابق لشركة المجمعات التجارية، وجدها مُناسبةً ليوضح للرأي العام أنّه لم يعد له علاقة بالشركة بعد أن باع حصصه لأشقائه قبل قرابة ثلاث سنوات، إلا أنّه لم يُخفِ تماماً وجود «نار» تسبّبت في إشعال «القيل والقال» حول المؤسسة العائلية. فما أخفاه فاضل عن الرأي العام في الفيديو، أنّ شركة «مثل الـabc» قرّرت أن تفتتح مسار التخلّي عن موظفيها في هذه الظروف الاستثنائية، مُتحصّنة بالقانون الذي ترى أنه «يُبرّر» لها تصرّفها، عبر اتخاذ قرار تعليق عقود الموظفين منذ بداية نيسان حتى انتهاء «حالة الطوارئ» التي تمرّ بها البلاد نتيجة تفشّي وباء «كورونا».

ما فكّرت فيه إدارة الـ«abc»، هو اتخاذ تدابير تُحافظ على ما في محفظتها المالية، فلا تدفع رواتب الموظفين في فترة الإقفال التي فرضتها حالة التعبئة العامة. كم تبلغ هذه الرواتب لـ«تغضّ بها» شركة بهذه الضخامة؟ وهل تُمثّل أكثر من 1% من نسبة الأرباح التي راكمتها الشركة على مرّ سنوات طويلة، أدّت بها إلى التوسّع وافتتاح فرع فردان في الـ2017، ثمّ الغنيّ به لكونه الأكبر في منطقة الشرق الأوسط؟ وإذا سُلّم جدلاً أنّ أزمتي المبيعات والاستيراد أثّرا على الشركة، ماذا تأجير مساحات في الفروع لماركات ومؤسسات عالمية؟

اتصلت «الأخبار» بإدارة الـ«abc» التي برّرت تعليق العقود «المؤقّت» بأنّه إجراء يسمح به القانون «حين يكون هناك قوّة قاهرة». منذ 17 تشرين الأول، «استمررنا في دفع الرواتب، بعكس العديد من الشركات الأخرى، وأعطينا الحوافز للموظفين، وسدّدنا كلّ المستحقات، حتّى إنّنا أعطينا الموظفين مكافآت بمناسبة رأس السنة، وذلك رغم الوضع المُزري». وتؤكّد الشركة أنّه «لم يعد لدينا إمكانية أن نستمر بهذه الطريقة، وأصبحنا مُضطرين إلى اتخاذ خيار من اثنين: إما أن نُقفل بشكل نهائي، أو نجد طريقة لتسيير الإقفال المؤقّت». متى ينتهي المؤقّت؟ «ربّما بعد 15 يوماً أو شهر». يبدو ذلك مُستغرباً، فما هي «العجيبة» التي ستدفع بالعجلة الاقتصادية إلى التحرك بهذه السرعة، وتُلغي خطر «كورونا»؟ يأتي الجواب بأنّ «استعادة النشاط بعد انتهاء أزمة كورونا»، أي ما يُمكن أن يمتدّ لأشهر. أليس مُستغرباً أن تنهار شركة كهذه بسرعة، فيما مؤسسات أخرى، ليست ظروفها المالية أفضل من «abc»، ما زالت تُعاند وتدفع حقوق الموظفين؟ تردّ إدارة الـ«abc» بأنّ مشكلتها «بدأت تقريباً في آذار 2019، يُضاف إلى ذلك أنّ عدداً من المستأجرين لم يكونوا قادرين على تسديد الإيجارات».

في الفيديو الذي نشره، طلب روبير فاضل من الحكومة أن تتبنّى 4 إجراءات: تسهيلات مصرفية لكل الشركات، إلغاء الرسوم والضرائب، تأمين الحدّ الأدنى من الدولارات للشركات المبني عملها على الاستيراد، وإعطاء عيّنات نقدية للموظفين. صحيحٌ أنّ من واجبات الدولة توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ولا يجوز تحت أي ظرف التساهل معها في وقوفها على الحياد في هذه المعركة. الحكومة يجب أن تدفع لتحفيز الاقتصاد، وأن تدفع لتُحصّن الناس في عزلهم المفروض عليهم. في الوقت عينه، لا يُمكن لنائب طرابلس السابق أن يُحدّد للحكومة إجراءاتها، من دون أن يُطالب أصحاب الثروات أيضاً بتحمّل مسؤوليتهم تجاه الموظفين في مؤسساتهم. هؤلاء لا يلتفتون إلى الدولة إلا في زمن القحط، لمطالبتها بإعفاءات ضريبية، وهي «النغمة» التي سترتفع أصواتها قريباً، لاستغلال الأزمة الحالية للتهرب من دفع الضرائب.

> **يقول خبير قانوني إنّ الراتب هو مفهوم اجتماعي يتعلّق بتأمين عيش كريم**

اليوم بدأت «abc» بهضم حقوق العاملين. خُطوتها ستُعطي «ذريعة» لمؤسسات أخرى للقيام بالإجراء نفسه. ولكن سبقها إلى «التعسّف» بالموظفين شركات، إما من خلال الحسم من الراتب، أو تعليق العمل بالإجازات السنوية، أو الصرف.

يقول أحد الخبراء القانونيين إنّ وباء «كورونا» يُعتبر «قوة قاهرة» غير متوقعة، «ولا يستطيع الكثير من المؤسسات أن يتحمّل تبعاته». في هذا السّقف، «تُفهم» الحالة الصعبة التي تمرّ بها المؤسسات، منذ ما قبل 17 تشرين الأول، وتفاقمت في الأشهر الماضية. لا أحد يتنكّر لأزمة عالمية، لبنان جزء منها. إلا أنّ الخبير القانوني يُضيف أنّه «لا يُمكن إيقاف راتب الأجير الذي لا يرتبط فقط بالعمل المُتمّ، بل هو أيضاً مفهوم اجتماعي يتعلّق بتأمين عيش كريم».

على الغلاف

خيار الفحوصات السريعة في المناطق يعزّز الترصّد الوبائي

تراجع الإصابات مستمر: هل من نقص في المعدّات؟

إصابتان جديدتان فقط بفيروس «كورونا» سُجّلتا أمس، فيما لم تُسجّل أي إصابة في مستشفى رفيق الحريري. هذا «التراجع» مرتبط بتراجع عدد الفحوصات، إما بسبب الإحجام أو لنقص في المعدّات. فيما دعت نقابة الأطباء إلى اللجوء الى الفحوصات السريعة في المناطق، ما من شأنه «اكتشاف» المناطق الموبوءة، وعزلها مع تخفيف إجراءات الحجر والإقفال التام على غيرها

هديل فرفور

إصابتان جديدتان بفيروس كورونا فقط سُجّلتا أمس في مختلف مناطق لبنان باستثناء قضاء بشرّي. فبعد إعلان وزارة الصحة تسجيل 14 إصابة جديدة من أصل 242 فحصاً مخبرياً ليرتفع العدد الإجمالي للإصابات إلى541 إصابة، تبيّن أن 12 منها تعود الى الإصابات التي سُجّلت في قضاء بشرّي، وأعلنت عنها إدارة مُستشفى بشرّي الحكومي، مساء أول من أمس، ما يعني أنّ بقية المناطق سجلت إصابتين فقط. كما كان لافتاً إعلان مُستشفى رفيق الحريري الجامعي الحكومي عصراً عدم تسجيل أي إصابة جديدة، وتماثلت خمس حالات للشفاء، ما يرفع إجمالي المتعافين إلى 60 شخصاً، فيما بلغ عدد الوفيات ، علماً بأن وتيرة الإصابات الجديدة في المُستشفى انخفضت بشكل كبير في الأيام القليلة الماضية، وراوح معدل تسجيل الإصابات بين إصابتين وخمس.

سبب الانخفاض، وفق رئيسة دائرة المختبر الطبي في المُستشفى ريتا فغالي، هو تراجع أعداد الفحوصات، لافتةً إلى أن المختبر كان يُجري سابقاً «بين 200 و250 فحصاً، فيما أجري أمس نحو 100 فحص أو أقل بقليل».

هل يعني ذلك أن هناك نقصاً في معدّات الفحوصات؟ «بالتأكيد لا»، تُجيب فغالي، مُشيرة إلى أن المُستشفى يملك حالياً القدرة على إجراء نحو 300 فحص، «إلّا أن نسبة الإقبال على الفحوصات تراجعت»، مُرجّحةً أن سبب هذا التراجع قد يكون مُرتبطاً باعتماد مختبرات أخرى، ما خفّف الضغط عن المُستشفى الحكومي. وإذا كان انخفاض عدد الفحوصات في «الحريري» مفهوماً في السياق الذي تورده فغالي، يبقى التساؤل الأبرز مرتبطاً بسبب تراجع عدد الفحوصات في بقية المختبرات الـ16 المعتمدة.

مصادر «الصحة» اكتفت بالإشارة إلى أن أول من أمس كان يوم أحد «ولم تعمل في هذا اليوم إلا ثلاثة مختبرات»، من دون أن تعطي أي تفاصيل أخرى تتعلّق بفرضية النقص في معدات فحوصات الـpcr. إلا أن ما يعزّز هذه الفرضية هو إشارة رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي الى تأخير في وصول بعض المعدات والتجهيزات المرتبطة بمكافحة الوباء. وهو أوضح في اتصال مع «الأخبار» أنّ لبنان «لا يُعدّ من البلدان التي تتمتع بالأولوية الكفيلة بتزويده بسرعة بالمعدات كما هي حال إيطاليا وإيران مثلاً، بسبب السيطرة الجزئية على الوضع الذي يظهره تتبّع المُنحنى الوبائي الذي يسير فيه لبنان».

> نحو 21% من الإصابات في المتن فيما لم تُسجل مناطق كالهرمل وراشيا أي حالة

ولكن هل يُمكن البناء على المنحنى في وقت يُشكك فيه كثيرون في العدد الفعلي للإصابات؟ «يُقرّ» عراجي بعدم إمكان اعتماد الأرقام الحالية كتوصيف لعدد الإصابات الفعلي. وإذا كان العائق الحالي يتمثّل بالتأخير في تسلم المعدات اللازمة لإجراء فحوصات الـpcr، يبرز خيار «إجراء الفحوصات السريعة كوسيلة يمكن اعتمادها في المناطق من شأنها أن تكون دافعاً تحفيزياً للحجر»، وفق ما خلص اليه البيان المُشترك الصادر عن نقابة الأطباء في لبنان والجمعية اللبنانية للأمراض الجرثومية الذي أشار إلى «الحاجة الماسة لزيادة عدد الفحوصات السريعة واعتمادها في المناطق البعيدة، والتي تُعدّ أوفر بكثير من فحوص pcr»، على أن «يتم التأكد من جودة هذه الفحوصات في مختبرات المستشفيات الجامعية قبل الموافقة عليها (...) واستعمالها تحت إشراف الأطباء، وأن تكون مجانية إذا أمكن». كذلك، أوصت النقابة بـ«ضرورة اعتماد الفحص السريع في المناطق البعيدة كجزء من تقييم طبي كامل تشرف عليه وزارة الصحة»، باعتبار أن تدبيراً كهذا من شأنه «تحفيز الناس في الأطراف على الالتزام أكثر بتدابير العزل والحجر»، و«سيخفف الضغط عن أقسام الطوارئ في المستشفيات المعتمدة (...) وسيسمح باكتشاف الأشخاص الذين اكتسبوا مناعة ويستطيعون بالتالي معاودة حياتهم بشكل طبيعي». كما أن أهمية الفحوصات السريعة في المناطق أنها تساعد في تحديد المناطق الموبوءة من غير الموبوءة، وتجنّب خيار المُضي في الإقفال التام وشلّ مختلف المناطق، وبالتالي اللجوء إلى عزل مناطق دون أخرى. ففي وقت يبدو فيه التوجه جدياً نحو تمديد إجراءات التعبئة العامة حتى أوائل أيار، يُعاد طرح النقاش المُرتبط بقدرة البلد الذي يرزح تحت أزمة نقدية واقتصادية ثقيلة على الصمود، وقدرة اللبنانيين على تحمّل التداعيات.

(مروان طحطح)

خيار عزل مناطق دون أخرى تُبرّره المعطيات والأرقام الموضوعية التي تحتّم على المُتسلّحين بالأبعاد الطائفية والمذهبية تجاوزها. ففي وقت لا تزال فيه أرقام الإصابات في قضاء المتن مثلاً تواصل «التحليق» (115 إصابة بنسبة 21% من إجمالي الإصابات)، لم تسجل مناطق كالهرمل وراشيا أي إصابة حتى الآن.

رامح حمية

استكمل حزب الله إجراءاته اللوجستية والتنظيمية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا في محافظة بعلبك - الهرمل. عناصر الجهوزية اكتملت وفق هيكلية ضُخّت فيها قدرات الحزب التنظيمية بعد تأمين سائر المتطلبات اللوجستية من مبان ومراكز صحية وطواقم بشرية طبية ورعائية وإدارية. وسيتم الإعلان اليوم عن هذه الجهوزية في بعلبك في حضور نواب المنطقة ومسؤول منطقة البقاع في الحزب حسين النمر.

266 لجنة ستكون على جهوزية تامة للمواجهة من تمنين التحتا وعلي النهري مروراً بمدينة بعلبك ومنطقة دير الأحمر وصولاً إلى القاع والقصر والهرمل وحتى قرى حوض العاصي داخل الأراضي السورية. النمر أوضح لـ«الأخبار» أن اكثر من 3530 شخصاً من الدفاع المدني في الهيئة الصحية الإسلامية والرعاية الصحية والمهن الحرة والعمل البلدي، «باتوا في خضمّ معركة مواجهة تداعيات فيروس كورونا في بعلبك الهرمل وفق تدرّج في المسؤوليات ما بين المركزي والقطاعات والبلدات، يضمون نحو 200 طبيب وممرّض، وإداريين ولوجستيين ومتابعين في القرى والبلدات بهدف الوصول إلى أدق المعطيات من خلال استمارات رصد وبائي لكل قادم إلى أيّ من البلدات والقرى». كما استحدثت نحو 13 مركزاً صحياً في قرى تمنين التحتا والنبي شيت وبريتال وعلي النهري وشمسطار وبوداي وبعلبك ومقنة والنبي عثمان والقصر وصولاً إلى زيتا داخل الأراضي السورية، «وهي ستكون على تنسيق مع غرفة العمليات في الهيئة الصحية، وقد وُضع في تصرفها 20 سيارة إسعاف مجهّزة بالفريق الطبي والتمريضي والمعدات اللازمة لنقل الإصابات المشتبه فيها إلى مستشفيَي بعلبك والهرمل الحكوميين ومستشفى دار الأمل الجامعي في دورس. النمر أوضح أن مستشفى بعلبك «أصبح مخصصاً بالكامل لمرضى كورونا بقدرة استيعابية تصل إلى 105 أسرّة». وعزا عدم تجهيزه ومستشفى الهرمل بأجهزة PCR إلى تأخّر الشركات التي تعهدت لوزارة الصحة بتأمينها، لكنه لفت إلى أن «التعاون قائم مع مستشفى دار الأمل الجامعي الخاص المجهّز بقسم خاص لمرضى كورونا وبجهاز PCR ويمكن للمستشفيَين الحكوميين الاعتماد عليه في الفحوصات للمشتبه فيهم». وأشار النمر إلى «استحداث أماكن للحجر منها، مشروع دورس الذي يحوي 105 أسرّة ويمكن زيادة العدد باستحداث قسم آخر في المشروع نفسه، إضافة إلى مجمع المرتضى ومستشفى بدنايل (مستشفى محمد حيدر) ومستشفى الهرمل (المعروف باسم علي طه) وفندق «لازورد» (الهرمل). وإذا ما تفاقمت الأمور ثمة إمكانية للاعتماد على المدينة الكشفية في ريبق ومركز الإمداد وحتى إقامة خيم إذا تطلّب الأمر». وأكد أن نحو 65 حالة مشتبهاً فيها بالإصابة بفيروس كورونا خضعت للفحوص وجاءت نتائجها سلبية، لافتاً إلى أن منطقة بعلبك - الهرمل «خالية حتى اليوم من حالات الإصابة ما خلا الحالات الأربع (من المقيمين خارج المحافظة) التي تماثلت جميعها للشفاء».

> 13 مركزاً صحياً في البلدات والقرى و20 سيارة إسعاف لنقل المصابين

قرى حوض العاصي ضمن الخطة

يُطلق على البلدات والقرى التي يعيش فيها لبنانيون خلف الحدود اللبنانية السورية (زيتا وحاويك والفاضلية والسماقيات الشرقية والغربية وربلة والغسانية والحيدرية وغيرها) تسمية قرى حوض العاصي. في هذه القرى يعيش لبنانيون داخل تلك القرى المتناثرة داخل الأراضي السورية. وهؤلاء، بعد إقفال الدولة السورية حدودها مع لبنان ينطبق عليهم ما ينطبق على المواطنين السوريين، ما منعهم من حرية التنقل لديهم. مسؤول منطقة البقاع في حزب الله حسين النمر أشار إلى استحداث مركز طبي في بلدة زيتا لتلبية متطلبات أبناء هذه القرى ولمواجهة التداعيات السلبية نتيجة تفشي فيروس كورونا، «والاهتمام بأبناء تلك القرى واجب علينا لأنهم جزء من أبناء محافظة بعلبك - الهرمل».

الغرامات 65 مليون ليرة في يومٍ واحد!

فتوى «مفرد ـ مجوز» تشجع على الازدحام!

مع دخول قرار «مفرد مجوز» حيّز التنفيذ أمس، سُجّل ازدحامٌ للسير على بعض الطرقات من جرّاء حواجز قوى الأمن المدفّقة في لوحات السيارات لفحص المخالفين. فيما أثير نقاش قانوني حول قانونية القرار وإمكانية الطعن فيه

رضوان مرتضى

في اليوم الأول من تطبيق قرار وزارة الداخلية تحديد أيام معيّنة للسيارات ذات اللوحات التي تنتهي بأرقام مفردة وأخرى لتلك التي تنتهي بأرقام مزدوجة، حرّر عناصر قوى الأمن الداخلي أمس أكثر من 1300 محضر ضبطٍ لمخالفي القرار المعروف بـ«مفرد مجوز»، تحت عنوان «مخالفة قرار إداري»، وبغرامة قدرها خمسون ألف ليرة، وبحصيلة بلغت 65 مليون ليرة. اللبنانيون الذين ناموا على التنذّر على قرار وزير الداخلية محمد فهمي، استيقظوا على حواجز قوى الأمن الداخلي التي توزّعت في عدد من المناطق، فيما بدا وكان القرار شجّع «كل» أصحاب السيارات المسموح لها بالسير أمس على الخروج، ما أدى الى حركة سير شبه طبيعية في كثير من المناطق، وأطاح الهدف المفترض للقرار، وهو تشديد إجراءات التعبئة بدل «تخفيفها»!. أضف الى ذلك، «تشاطر» كثيرين عبر استعانة كثيرين بأصدقاء للخروج معهم بسياراتهم، وهو ما يطيح أيضاً أهداف التعبئة عبر «تشجيع» الاختلاط داخل السيارات وعلى حواجز قوى الأمن. كل ذلك، طرح تساؤلات جدية حول الجدوى من القرار!

مصدر أمني قال لـ«الأخبار» إن القوى الأمنية «تعمّدت التشدّد وخلق زحمة سير في اليوم الأوّل لإجبار المواطنين على الالتزام بالقرار». وكرّر تحذير فهمي بأن القرار «خطوة مؤقتة، وفي حال رأينا أن الأمر لن ينفع فسنذهب الى منع التجوّل إذا تطلّب الأمر».

شركات التأمين، من جهتها، تلقّفت القرار ليعلن بعضها أنّه لن يغطي حوادث السيارات التي تقع خلال هذه الفترة إذا كان صاحب البوليصة مخالفاً للقرار الإداري، فيما سُجّل تذمّر واسع بسبب عدم وضوح الاستثناءات وعدم شمولها كثيرين ممن يفترض أن تشملهم. التذمّر انسحب أيضاً على الأروقة القضائية والقانونية التي رأت فيه مخالفة قانونية، وذهب مرجع قضائي إلى حدّ اعتباره «اعتداءً على الدستور». وينطلق القانونيون المشكّكون في القرار من اعتبار قرار وزير الداخلية تعدياً على حقّ الملكية المطلق والمصون في الدستور. كما أنّ فرض غرامة على المواطنين يعني إنزال عقوبة بحقهم، والعقوبة غير ممكنة من دون قانون. وهذا «غير ممكن إلا في حالة الطوارئ التي تسمح للدولة بوضع يدها على ملكية المواطن، فيما لم تُعلَن هذه الحالة بعد». واستند مرجع قضائي في ذلك الى المادتين الأولى والثانية من قانون الدفاع؛ فالأولى في فقرتيها (أ) و (ب) تتحدث عن تعرّض الوطن وجزء من أراضيه ومجموعة من سكانه للخطر والتأهب الكلي أو الجزئي للحد من هذا الخطر ثم التعبئة العامة أو الجزئية لتنفيذ بعض الخطط المقررة، «وهذا ما نُعيشه اليوم». لكنه لفت الى أنّ المادة الثانية من هذا القانون تنصّ على: «تُعلن التدابير المذكورة بمراسيم تُتّخذ في مجلس الوزراء»، ليخلص إلى أنّ القرار الإداري غير قانوني، لأنه لا يحق لوزير الداخلية إصداره، بل يفترض صدوره بموجب مرسوم. لكنّ لوزير الداخلية السابق زياد بارود رأياً آخر، إذ أكد لـ«الأخبار» أن «القرار قانوني مئة في المئة لكونه استند إلى المادة 375 من قانون السير الجديد، وتحديداً الفقرة الثالثة التي

> شركات تامين اعلنت انّها لن تُغطي حوادث السيارات المخالفة للقرار

اعتبرت أنّه من مخالفات الفئة الأولى، المخالفات لأحكام القرارات التي تصدر عن السلطات الإدارية والبلدية إنفاذاً لأحكام هذا القانون». كما أشار إلى أنّ المادة 377 من القانون نفسه تحدد قيمة الغرامة من منطلق أنّ «مخالفة الفئة الأولى: خمسون ألف ليرة أول 15 يوماً. وعند عدم الدفع خلال هذه المدة ترتفع قيمة الغرامة إلى سبعين ألف ليرة في مدة الـ 15 يوماً التي تلي». أما مسألة عدم صدوره بمرسوم، فيردّ عليها بأنّ هذا القرار صدر استتباعاً لمرسوم إعلان التعبئة العامة. وانسجاماً مع موقف بارود، أشار رأيٌ قانوني الى «الأسباب الموجبة للقرار والبنّاءات التي حددت الأساس القانوني الذي بنى عليه الوزير قراره»، إذ إنّه «في الظرف الإستثنائي توجد شرعية استثنائية تُعطي الحقّ لصاحب السلطة إذا كان التدبير يحقق مصلحة عامة حتى ولو خالف القوانين والمراسيم».

الأخذ والردّ بشأن مخالفة القرار للقانون من عدمها تعدّياها إلى نقاش حيال إمكانية الطعن في محاضر الضبط التي سُطّرت والطعن في أصل القرار لاحقاً. وأوضح أحد القضاة لـ«الأخبار» أن «القرار الإداري الصادر ليس لتنظيم السير فحسب ليكون قانونياً، بل فيه تعدٍّ على استعمال المواطن لملكيته الخاصة». واعتبر أنه «لا يمكن لأحد أن يمنعني من استعمال ملكيتي، سواء كانت سيارة أم منزلاً في أيام محددة دون غيرها، لكن يمكنه أن يمنعني من المرور في شوارع محددة فقط» (...) منعي من استعمال سيارتي هو تقييد حقي كمالك. وذلك لا يجوز بقرار عن وزير، بل بقانون في مجلس النواب»، مؤكداً أن «هناك بالطبع إمكانية للطعن في محاضر الضبط».

(مروان طحطح)

على الغلاف

محمد الحوت: هذه الشركة لي!

أمال خليك

تستأنف اليوم المرحلة الثانية من إجلاء اللبنانيين الراغبين في العودة من الخارج على خلفية انتشار جائحة كورونا. وبعد عودة 378 لبنانياً يوم الأحد الماضي من نيجيريا وساحل العاج والسعودية والرياض، ينتظر عودة المئات اليوم من كل من إسبانيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية وتركيا وفرنسا. وعمّمت شركة طيران الشرق الأوسط أمس جدول الرحلات ولائحة الأسعار التي حافظت على ارتفاعها رغم الانتقادات الواسعة التي طالتها، واتهامها بـ«استغلال الأزمة لكسب أرباح طائلة عبر مضاعفة أسعار التذاكر حتى أربعة أضعاف سعرها المعتاد». وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» بأن رئيس مجلس إدارة «ميدل إيست» محمد الحوت رفض اقتراح وزارة الخارجية والمغتربين «زيادة سعر تذكرة درجة رجال الأعمال مقابل إبقاء تذكرة الدرجة السياحية على سعرها المعتاد». ورضخت الحكومة للأسعار المرتفعة تحت مبرر بأنها «لا تملك صلاحية للتدخل».

رغم الاتهامات التي طالته، خرج الحوت أمس في مؤتمر صحافي ليدافع عن الأسعار المرتفعة. وبخلاف تصريحه في 28 آذار الفائت عن «استعداده لإجلاء المغتربين على نفقة الشركة فور صدور قرار رسمي بذلك»، قال أمس إنه «غير قادر على دعم سفر عودة المغتربين لأن أولوياتنا هي استمرارية الشركة وتأمين ديمومة عمل الموظفين. لا نريد تحقيق الأرباح لكن المطلوب فقط سعر الكلفة». وفي موقف لافت بدا بأنه مستند إلى دعم سياسي، وعلى وقع تصفيق جزء من الحضور، قطع الحوت الطريق أمام من يتّهمه بسوء إدارة المال العام. «الميديل إيست شركة تجارية وليست ملكاً للدولة. ورغم أن مصرف لبنان يملك 99 في المئة من أسهمها، لكنه ملكيته تأتي وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف الذي يعتبره شخصية مستقلة عن الدولة. وليس هناك مال عام بالمعنى القانوني ومقولة أن الشركة مملوكة للدولة خاطئة مئة في المئة»، هكذا قرر الحوت أن هذه الشركة ملك له ولحاكم مصرف لبنان رياض سلامة. على عادته منذ عام 2005 على أقل تقدير، تجاهل حاكم الميدل إيست أن مصرف لبنان ملك عام، وأن رأسماله دفعته الدولة، وأن ماله مال عام، وأن اللبنانيين اضطروا، على مدى عقود، إلى تمويل ما يوصف بـ«نجاح» شركة طيران الشرق الأوسط من أموالهم الخاصة، بعدما فرضت عليهم الحكومات المتعاقبة حصرية للشركة على قاعدة أنها شركة وطنية. لكن الحوت قرر أن يعتبرها شركة خاصة، وكاد يقول إنها ملك له ولرياض سلامة. مرة جديدة، المشكلة ليست في الحوت التي ضرب أمس عرض الحائط المؤسساتي، عندما قرر الرد على أحد النواب المنتخبين من قبل الشعب، معتبراً كلام النائب مجرد تغريدات «على تويتر». فالحوت اعتاد ألا يُسأل، وإلا يُساءل. مثله كمثل رياض سلامة، محميان من «النظام»، بسياسييه وأصحاب أمواله. ليسا محميّين وحسب، بل هما جزء من الطبقة المهيمنة، وكانا منذ تسعينيات القرن الماضي حاملي عدد من مفاتيح «التوزيع». الحوت لا يخشى أن يُطلب إلى جلسة استجواب في مجلس النواب، يُسأل فيها عن أموال اللبنانيين العامة كيف تُنفق، وعن أسعار تذاكر سفر هي من الأغلى في العالم، بُني بها «مجد» شركة لم يجدها اللبنانيون السعيد في مؤتمره أمس على خلفية اتهام الأخير له بـ«تسيير رحلات استجمام مجاناً لسياسيين وقضاة وضباط كلفت مئات الآف الدولارات، بينما يضاعف ثمن تذاكر المغتربين». وعلمت «الأخبار» بأن الملف القضائي يتضمن إثباتات بـ«استغلال الحوت لمنصبه ومقدرات الشركة لمنافع خاصة، منها توظيف أقرباء له، وشراء سيارات لعائلته وأقربائه وإهداء بعضها لأصدقائه من مال الشركة، وتسفير أصدقاء ونافذين في رحلات خاصة على حساب الشركة، وتلزيم إعلانات الشركة، وتجهيز صالة الشخصيات المهمة لأقربائه». ومن أبرز ما ورد في الملف قيامه «ببيع الرمول الناتجة عن أعمال تشييد مركز التدريب التابع للشركة».

> الحوت لا يخشى أن يُطلب إلى جلسة استجواب نيابية يُسأل فيها عن أموال اللبنانيين العامة

مؤتمر الحوت استدعى رداً من «لجنة مكافحة الفساد» في التيار الوطني الحر الذي انتقد ادعاءه أن «الميديل إيست شركة تجارية». وجاء في البيان أن «الهدف من عمل الشركة تأمين منفعة عامة وخدمة وطنية، وهي تقع في مآلك الدولة الاقتصادي». وذكّر بقرار مجلس شورى الدولة عام 1998 القاضي باعتبار شركة الخطوط الجوية اللبنانية «شركة وطنية ذات منفعة عامة وليست شركة خاصة يستتبع خضوعها للقواعد النظامية التي تعرضها الإدارة العامة». وسرعان ما تحولت «الميديل إيست» مادة لتصفية الحسابات السياسية، إذ صدر عن هيئة شؤون الإعلام في «تيار المستقبل» بيان يدافع عن الحوت ويهاجم التيار الحر، واضعاً الهجوم على الشركة في «سياق نكايات لا قيمة لها، وتساوي صفراً مكعباً أمام صلابة مؤسسة لم تلتفت يوماً إلى المهووسين بحروب الإلغاء».

«لانكستر» مستمر في استقبال العائدين؟

ليل الأحد، بات المغتربون العائدون من الخارج في سلسلة فنادق «لانكستر» الخمسة في بيروت والحازمية بانتظار صدور نتائج فحص الـPCR. وفق التقرير اليومي لوزارة الصحة، خضع للفحص بين ظهر الأحد وحتى ظهر أمس الإثنين، 164 من بين 378 عائداً وتبين خلو الجميع من الفيروس. وأعلنت الوزارة في وقت سابق خلو ركاب رحلات الإمارات والسعودية ونيجيريا وأفريقيا من أي إصابة. وقضت آلية العودة بمغادرة من تبين سلامته من كورونا للفنادق والذهاب الى أماكن الحجر المنزلي الوقائي لمدة 14 يوماً. وفي حال لم تتوافر ظروف حجر مناسبة، يمكن للعائدين البقاء في الفنادق على نفقتهم الخاصة. علماً بأن شركة طيران الشرق الأوسط دفعت تكلفة الإقامة لليلة واحدة والفحص الطبي، فيما ينقل المصابون المحتملون مباشرة الى المستشفى.

وفي قرار لافت، أعلنت إدارة «لانكستر» بأنها «قررت وقف إستقبال المغتربين إثر تعرض أحد موظفيها للاعتداء السافر وسوء المعاملة أثناء قيامه بواجبه». القرار جاء على خلفية شجار وقع مع احد العائدين من ابيدجان ويدعى حسن س. الذي اوضح في تسجيل صوتي بأن السبب رفض ادارة الفندق في الحازمية تأمين وجبات الطعام ولو على حساب النزلاء، منتقداً منعه وباقي النزلاء من التحرك، علماً بأن هذا الإجراء (منع التحرك داخل الفندق) متفق عليه مع العائدين قبل عودته.

لكن مصدراً مواكباً للملف أشار إلى أن الفنادق ستستقبل الدفعة الثانية من العائدين عملاً بالاتفاق بين صاحبها وبين الحكومة و«ميدل ايست».

(هيثم الموسوي)

«الحشد» يتصدّى لـ«كورونا»: مواجهةٌ بما تيسّر!

مجدّداً يبرز دور «الحشد الشعبي» في العراق. أُسند إلى المؤسسة الأمنيّة – العسكريّة، المهمة الأبرز لمكافحة جائحة كورونا. خطّةٌ، في بعض جوانبها، تتناغم مع خطّة حزب الله في لبنان

بغداد - الأخبار

«وعي» هو الوصف الذي وضعته «هيئة الحشد الشعبي» عنوان حملتها لمكافحة جائحة «كورونا». المشهد الصحّي في «بلاد الرافدين»، في ظل الوباء العالمي، يمكن أن يُقسم إلى قسمين:

1- طبياً، ثمة عجزٌ واضحٌ في قدرات الدولة وإمكاناتها. فالعراق يفتقد إلى بنية صحيّة تشكّل حائلاً دون تفشّي الوباء على طول الخارطة الجغرافيّة.

2- اجتماعياً، تحديداً في الشقّ المتعلّق بالوعي الجمعي، لا تقبل، في كثير من الأحيان، لأي إجراء حكوميّ لضبط انتشار الفيروس.

ترهّل الدولة وعجزها والتململ الشعبي من إجراءات حظر التجوال، تُرجمتا بخروقاتٍ واضحةٍ للقرارات/ الإجراءات الحكوميّة، وتباهي البعض بذلك على منصات التواصل الاجتماعي، في ظل مشهد قاتم بسبب عجز الأحزاب والقوى عن إيجاد مخرج للأزمة السياسية المفتوحة منذ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي. على خطّ موازٍ، حملت تصريحات «المرجعية الدينيّة العليا» (آية الله علي السيستاني)، سقفاً عالياً جدّاً في مقاربة الأزمة. في استفتاءٍ لها (مثلاً)، قالت إنّ «علاج المرضى ورعايتهم والقيام بشؤونهم واجبٌ كفائيّ على كلّ المؤهّلين لأداء هذه المهام، من الأطباء والكادر التمريضي وغيرهم، ولكن يجب على السلطات المعنيّة أن توفّر لهم كل المستلزمات الضرورية لحمايتهم من مخاطر الإصابة بالمرض، ولا عذر لها في التخلّف عن ذلك». إجابةٌ - في مضمونها - شبيهةٌ بـ«فتوى الدفاع الكفائي» (حزيران/ يونيو 2014)، التي أُسس على إثرها «الحشد»، ما عُدّ مقاربةً جديّةً من المؤسسة الدينية لهذا الوباء، حتى إنّها ساوت بين الأطباء والمرضين، وبين «المرابطين المقاتلين في الثغور دفاعاً عن البلد وأهله». وفي استفتاءٍ آخر، أيضاً «أجازت صرف الأموال الشرعية لتوفير الأدوات الضروريّة للحماية من انتقال العدوى من المصابين»، والتأكيد على ضرورة الالتزام بالإجراءات المتبعة وبمبدأ التكافل الاجتماعي، وتوجيه المؤسسات التابعة لها، بشكلٍ مباشر وغير مباشر، إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمساندة الدولة ومؤسساتها لتخطّي هذا الظرف.

هذا التحدّي، فرض على الدولة العراقيّة إسناد المهمة إلى جهة «متكاملة الأذرع»، يمكن لها - بإمكاناتها المتاحة - أن تقود «المواجهة بما تيسّر». تصدّى «الحشد» لذلك، بناءً على توجيهات القائد العام للقوات المسلّحة عادل عبد المهدي؛ شارعاً في خطّةٍ من 4 مستويات، لا تخلو من بعض «الرسائل»:

- المستوى الأوّل: التعقيم؛ وُجّهت مديريّات عدّة في «الحشد»، وفي مختلف المحافظات الـ 18، إلى تعقيم الأماكن العامّة (مستشفيات، مؤسسات ومراكز حكوميّة، المدارس والجامعات، الشوارع...). وتحت عنوان «مكافحة الجائحة»، أطلق «الحشد»، الأسبوع الماضي، حملة تعقيم في العاصمة بغداد ومحيطها، بمشاركة أكثر من 5000 شخص و1200 آلية. هذه الحملة، كانت أقرب إلى «مناورة انتشار» في ظل التهديدات الأميركية المتكرّرة، ومسعىً لترميم «ثقة» الشارع بالمؤسسة، والتي اهتزّت في الآونة الأخيرة.

- المستوى الثاني: التوعية؛ أطلقت مديريّة الإعلام حملاتٍ للتوعية من مخاطر الوباء، توزّعت بين فواصل فنيّة وجّهت الى مختلف الفئات العمريّة، عبر مختلف القنوات التلفزيونيّة ومنصات التواصل الاجتماعي، إضافةً إلى طباعة البوسترات والبرشورات وتوزيعها بالتعاون مع وزارة الصحة و«هيئة الإعلام والاتصالات» و«اتحاد قنوات التلفزيونات العراقية» و«شبكة الإعلام العراقي»...

- المستوى الثالث: تأهيل المستشفيات؛ شرعت مديريّة الطبابة في «الحشد» في تأهيل وترميم عددٍ من المستشفيات في المحافظات الجنوبيّة (ذي قار وكربلاء والديوانية وواسط) للحجر الصحّي ولعلاج المصابين، وأكدت أنّها في صدد تأهيل وترميم عددٍ آخر في المحافظات الأخرى.

- المستوى الرابع: دفن الضحايا؛ في الأيّام القليلة الماضية، برز تحدّي دفن ضحايا الفيروس، وخصوصاً أن المقابر في العراق محدودةٌ جدّاً، وأبرزها «وادي السلام» في محافظة النجف؛ وقد تولّى «الحشد» هذه المهمة، من نقل المتوفين وتغسيلهم إلى تكفينهم ودفنهم في النجف، وفي غيرها، من دون استثناء أي مكوّن. كلّ ذلك وفق «استفتاء المرجعيّة» الأخير. هذه المستويات، وفق المعنيين، سيُضاف إليها مستويان آخران. الأوّل هو دعم الأطباء والممرضين والعاملين في القطاع الصحّي، على المستوى النفسي والمادي، والثاني تأمين مساعدات عينيّةٍ للمحتاجين ممن تعطّلت أعمالهم إبّان الأزمة الراهنة. ردود الأفعال – وفق هؤلاء - إيجابيّةٌ جداً، وخصوصاً أن الحملة طاولت مختلف المحافظات وبمشاركة عشرات الآلاف من العاملين والمتطوّعين.

تقسّم خطّة «الحشد» لمكافحة الفيروس إلى 4 مستويات. لا تخلو من بعض «الرسائل» (أ ف ب)

> تستند حملة الحشد إلى فتوى الواجب الكفائي الشبيهة بفتوى «الدفاع الكفائي»

«كيبوتسات» للعمال في مصر: عجلة الإنتاج أهم من السلامة!

بعد أيام من المناقشات والسجالات بين الحكومة المصرية ورجال الأعمال، اتُّفق على استعادة قوة العمل كما كانت قبل انتشار «كورونا»، لكن وفق ضوابط صارمة على العمال الذين سيحصلون على أجورهم فقط مقابل بقائهم في المصانع والشركات من دون العودة إلى أسرهم ومن دون أي زيادات

القاهرة ــ الأخبار

استقرت الحكومة المصرية على تحويل مواقع العمل، في المشروعات العمرانية التي تنفذها في العاصمة الإدارية الجديدة والمدن الجديدة، إلى «كيبوتسات»، كي تكون مناطق عزل يدخلها العمال ولا يسمح لهم بالعودة الأسبوعية منها إلى منازلهم حتى إشعار آخر. يأتي تنفيذ هذا المقترح كـ«حل وسط» بين رغبة الشركات في الاستمرار بالعمل، ورغبة الحكومة في تنفيذ إجراءات السلامة التي تضمن ألا يتفشى فيروس كورونا بين العاملين، خاصة أن الإصابات التي حدثت في وقت سابق لضباط الجيش كان سببها الاختلاط مع أجانب في العاصمة الإدارية.

وكان عدد من رجال الأعمال قد دخلوا في صدام غير معلن مع الحكومة بسبب رفض الأخيرة دعم شركاتهم والمساهمة في سداد الرواتب بعد الإجراءات الاستثنائية وتقليص ساعات العمل، إلى جانب حظر التجوال من السابعة مساءً يومياً. وبينما زاد عددُ من مالكي المصانع ساعات العمل بسبب الحظر، تتكتم الحكومة على أكثر من عشر إصابات بـ«كورونا» رُصدت داخل أكثر من مصنع، علماً بأنه لم يُطبّق أي من الإجراءات الاحترازية فيها، كما لم يتوقف عملها خشية إفلاسها. وباستثناء عدد محدود، فرض رجال أعمال شروطهم في ما يتعلق بالعمال وطريقة التعامل معهم، إذ فرضوا ساعات إضافية عليهم من دون أي زيادة في الرواتب، فيما لم يتحرك «اتحاد العمال» مع تزايد أعداد المتعطلين من العمل.

> لم تتوقف بعض المصانع رغم اكتشاف إصابات فيها، فيما تكتّمت الحكومة عليها

والآن ترى الدولة أن الحل الوسط وغير المعلن هو إنشاء «كيبوتسات» ووضع قيود على تحركات العمال وتنقلهم خارج مناطق العمل، على أن يُستغنى فوراً عن أي مخالف للقرارات الجديدة التي بدأ العمل بها بالفعل بداية الأسبوع الجاري حتى إشعار آخر. يشار إلى أن العمل تعطّل في العاصمة الإدارية الجديدة وعدد من مشروعات الإسكان في مناطق عديدة على مدار أسبوعين بسبب قرارات الحكومة. وفي المقابل، تسبّبت وحدة الشركات، واتخاذ مالكيها مواقف جماعية في الاستغناء الفوري عن العمالة، في إجبار الحكومة على الرضوخ لشروطهم، علماً بأن أعداد العمال في هذه المشروعات تُقدر بعشرات الآلاف.

حتى إن شركات عقارية انتزعت من الحكومة موافقة على إعادة النظر في الوحدات التي يجري تنفيذها في عدد من المشروعات السكنية من أجل تقليل التكلفة، خاصة مع توقعات بركود شديد في العقارات وتعثر لغالبية العملاء، ولا سيما أن السوق العقارية شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال الشهور الماضية رغم لجوء الشركات إلى التقسيط من دون فوائد على عدد أكبر من السنوات ومن دون دفعات مقدمة. في هذا السياق، يقول مصدر مطلع لـ«الأخبار» إن قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي إرجاء افتتاح المشروعات ليس له علاقة بتوقيت الانتهاء منها، بل برغبة في التسويق لهذه المشاريع، مشيراً إلى أن السيسي لا يرغب في افتتاح المشروعات من دون وفود وممثلين عن دول على مستوى رفيع، فضلاً عن تسويقها سياحياً بسرعة، وهذا غير متوافر الآن. وأكد المصدر أن معدلات تنفيذ المشاريع «تسير كما هي»، ولكن زُوّد بعض المواقع بأجهزة لكشف الحرارة، لكن «لا توجد أي تجهيزات طبية بخلاف ذلك، حتى إن الشركات هي التي تتحمل كلفة سيارة الإسعاف التي تبقى قرب مواقع العمل».

على الغلاف

أميركا تفشل في العدّ: ترامب يكافح الوباء انتخابياً!

ملاك حمود

«أحبّ أن تبقى الأرقام حيث هي»؛ بهذه الكلمات، برّر دونالد ترامب محاولة منع ركّاب سفينة «غراند برنسيس» من النزول على الأراضي الأميركية، أدلى الرئيس الأميركي بهذا التصريح في 6 آذار الماضي. كان مئة عام مرّت منذ ذلك التاريخ. تدّعي الفيثاغورية بأن «كلّ شيء أرقام». لذا، يبدو طرح ترامب لمسألة الأرقام جزءاً من نقاش قديم لا ينفكّ يتجدّد. مسألةٌ تمثّل مُعضلة بالنسبة إلى رئيس تراوحت ردود فعله بين تفاؤل مفرط في بداية عاصفة الوباء: «الأمور تحت السيطرة»؛ وتشاؤم مفرط في لحظة الفيروس الحرجة أميركياً: «سنشهد أسبوعَين مؤلمَين جداً». جُلّ ما يهمّه، حالياً، بعدما فشلت إدارته في تقليص

> الفيروس يقتل أميركيين يُتركون خارج التعداد الرسمي لحصيلة الوفيات المتزايدة

حجم الأضرار، أن يذهب إلى انتخابات تشرين الثاني مُكلّلاً بانتصار على المرض. لم يجرؤ أحدٌ لغاية اليوم على الإشارة، مثلاً، إلى احتمال إرجاء موعد الانتخابات، رغم أن احتمالاً كهذا لا يبدو مستبعداً في حال لم تتم السيطرة على الوباء. وهو، إن حصل، سيشكّل سابقة في التاريخ الأميركي. على أي حال، تعيش الولايات المتحدة، راهناً، أسوأ أيامها. المَنحى التصاعدي لـ«كوفيد-19»، بات التحدي الأوّل لدولة ليست جاهزة لاستيعابه، نظراً إلى جملة عوامل، تبدأ بالفوضى التي تعتري المؤسسات الأميركية والسباقُ إلى صناعة «أبطال» على شاكلة حاكم نيويورك أندرو كومو، وصولاً إلى هشاشة النظام الصحّي، والنقص في كلّ شيء (معدّات طبية وأطباء وممرّضين).

لنعُد إلى الأرقام؛ بحلول مساء أمس، سَجّلت أميركا ما يزيد على 350 ألف إصابة، بينما تجاوزت الوفيات الـ10 آلاف. غير أن هذه الأرقام، على ضخامتها، ليست سوى عيّنة من الأرقام الحقيقية. هذا ما كشفته صحيفة «واشنطن بوست»، أول من أمس، لدى إشارتها، نقلاً عن مسؤولين في قطاع الصحة وآخرين حكوميين، إلى أن الفيروس يقتل أميركيين يُتركون خارج التعداد الرسمي لحصيلة الوفيات المتزايدة. وفق العلماء الذين يحلّلون إحصائيات الوفيات الناجمة عن الإنفلونزا وأمراض الجهاز التنفسي الأخرى، لا يزال من السابق لأوانه تقدير العدد الحقيقي للضحايا. نتيجةً لذلك، يفتقر مسؤولو الصحة العامة وأولئك الحكوميون إلى رؤية شاملة لعدد الوفيات من جراء الوباء، وهم يقيّمون مساره. لذا، فإن عدد الوفيات المتوقّع الذي أشار إليه الرئيس الأميركي وفريقه (قدّروا وفاة 100 ألف إلى 200 ألف)، لا يستند، في ما يبدو، إلى رؤية علميّة. وعليه، يمكن ترامب، في حالة تسجيل البلاد 50 ألف وفاة، مثلاً (وهو رقم مهول) أن يدّعي الانتصار على المرض الذي كان سيحصد أرواح الآف الخرين لو لم يتدخّل لإنقاذهم عبر سياسات سيقول إنها أثبتت نجاعتها. سيصدّقه الأميركيون المذعورون، وسينتخبونه لولايةٍ ثانية.

مثل المعركة الأوسع ضدّ الفيروس، تمّت إعاقة المهمة الأساسية لعدّ الضحايا، عبر اعتماد نهج مرقّع يعكس فوضى متفككة، إذ تستخدم الولايات الأميركية بروتوكولات غير متناسقة وتكافح وسط نقص حادّ في الموارد، تركها تتقاتل في ما بينها من أجل الحصول على الإمدادات الطارئة، دفع ذلك الحكام إلى فرض قيود مثل الحجر الصحي الإلزامي على الولايات المجاورة؛ فأقامت فلوريدا نقاط تفتيش لتحديد السيارات القادمة من نيويورك ولويزيانا، فيما قرّر مسؤولو تكساس فحص السائقين الذين يدخلون من لويزيانا، وظلّت ولاية نيويورك مركز انتشار المرض، وسط توقّعات بأن تصل إلى ذروة تفشّي الوباء هذا الأسبوع، والتقدير لحاكمها. ويلفّ الفيروس، حالياً، المدن والضواحي المكتظّة بالسكان في نيوجيرسي، وقد انتشر في جميع الولايات الخمسين، حيث تتضاعف الإصابات في مدن مثل لوس أنجلس وميامي ونيو أورلينز، كل يومين إلى خمسة أيام. استناداً إلى تلك المعطيات، دعا عدد من حكّام الولايات البيت الأبيض إلى وضع استراتيجيّة وطنيّة لاحتواء التفشّي السريع للفيروس. حاكمة ولاية ميشيغان، غريتشن ويتمر، قالت لـ«فوكس نيوز» إن «غياب استراتيجيّة وطنيّة تُطبَّق على أساسها سياسة واحدة في البلاد خلافاً لسياسات متفرّقة في كلّ ولاية تعتمد على مَن هو الحاكم كما هو حاصل الآن، هو أمر أعتقد أنه يزيد من خطورة الوضع بشكل يتسبب ببقاء الوباء لوقت أطول ويؤدي إلى مرض المزيد وخسارة مزيد من الأرواح».

(أ ف ب)

وفي أول مراجعة تجريها الحكومة الأميركية لقدرة المستشفيات على التعامل مع تفشّي الفيروس، أكّد محقّقو وزارة الصحة، أمس، أن المرافق الطبية على مستوى البلاد تواجه «تحديات كبيرة»، منها النقص في المعدات الطبية ومعدات الحماية الشخصية فضلاً عن العاملين. وفي ما يتعلق بالفحوص وعلاج المرضى، لا تمتلك المرافق قدرات تخوّلها التعامل مع ارتفاع أعداد الإصابات، ما يؤثر نفسيًا على الأطباء والممرضين، وفقاً لما ذكره المحقّق العام في وزارة الصحة والخدمات البشرية، في تقرير استند إلى مسح شمل 323 مستشفى في الفترة من 23 إلى 27 آذار.

ومع تجاوز عدد الوفيات العشرة الآف، حذّر كبير العلماء الأميركيّين العاملين في مكافحة الفيروس في الإدارة الأميركية، انطوني فاوتشي، من «تفاقم» وشبك للوباء، داعياً الأميركيين إلى الاستعداد لـ«أسبوع سيّئ». كذلك، حضّر المدير الفدرالي لخدمات الصحة العامة، جيروم آدامز، الرأي العام للأسوأ، قائلاً: «الأسبوع المقبل سيكون أشبه بلحظة بيرل هاربر، بلحظة 11 أيلول/ سبتمبر، إلا أنّه لن يكون في مكان واحد». لكنّ الرئيس الأميركي وجد نبرةً أكثر تفاؤلاً: «أميركا قوية... الضوء في نهاية النفق».

> ميركل: كورونا يمثّل أكبر اختبار للاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه

الرابع على التوالي مع 528 وفاة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إيطاليا التي سجّلت 636 وفاة جديدة.

من جهتها، ترغب النمسا في التخفّف، تدريجيّاً من القيود السارية على التنقّل، اعتباراً من الأسبوع المقبل، بحسب المستشار سيباستيان كورتز، الذي حذّر من أن ذلك يعتمد على التزام المواطنين بقواعد التباعد الاجتماعي. وقال: «الهدف هو أن يُعاد فتح المتاجر البالغة مساحتها ما يقارب من 400 متر مربع ومتاجر المعدات والحدائق اعتباراً من 14 نيسان، لكن بالتأكيد بشروط أمنية صارمة». وفي حال سارت خطط الحكومة الزمنية كما هو متوقّع، فإن متاجر أكبر ستفتح بحلول مطلع الشهر المقبل. أما الشروع، فأكّدت أنها تمكّنت من السيطرة على تفشّي الفيروس، لكنها حذّرت من أنه لا يزال من المبكر تحديد إن كان سيتم رفع القيود التي فرضت لاحتوائه. وأفادت الحكومة بأن عدد الإصابات الجديدة تراجع إلى 0,7، مقارنة بـ2,5 في منتصف آذار، عندما بدأ فرض إجراءات كحظر المناسبات الرياضية والثقافية وإغلاق المؤسسات التعليمية.

وفيما تخطّت حصيلة الوفيات في بريطانيا خمسة الآف، وفق ما أظهرت أرقام رسمية نشرت أمس، بيّنت وفاة 439 شخصاً في الساعات الـ24 الماضية. وفي خطاب نادر توجّه به إلى البريطانيين، مساء أول من أمس، شجّعت الملكة إليزابيث شعبها على بذل أقصى الجهد لمحاربة الفيروس القاتل، قائلة «سننتصر».

في هذا الوقت، تعتزم الحكومة اليابانية، اليوم، إعلان حالة الطوارئ في مناطق عديدة في البلاد ارتفعت فيها نسبة الإصابات، بينها طوكيو وأوساكا. وأعلنت، في الوقت ذاته، عن خطة ضخمة لدعم الاقتصاد بقيمة 108 آلاف مليار ين (988 مليار دولار)، لمواجهة تداعيات الوباء.

وتشير أرقام رسمية صدرت أمس في إيران إلى تراجع «تدريجي وبطيء» في انتشار «كورونا». لكن طهران حذّرت من أنها لم تسيطر بعد على تفشّي المرض. وقال الناطق باسم وزارة الصحة، كيانوش جهنبور، إن الوباء تسبّب في وفاة 136 شخصاً خلال الساعات الـ24 الأخيرة، ما يرفع الحصيلة الإجمالية للوفيات إلى 3739. كما أفاد عن تسجيل 2274 إصابة جديدة، لترتفع معها الحصيلة الإجمالية إلى 60,500 إصابة.

(أ ف ب)

باريس ولندن في وضع سيّئ

جونسون في العناية المركّزة... وراب يحلّ مكانه

أُدخل رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الذي أُصيب قبل عشرة أيام بفيروس «كورونا» المستجد، العناية المركزة، أمس، غداة إدخاله مستشفى في وسط لندن. وأشار المتحدث باسم جونسون إلى أن «الحال الصحية لرئيس الوزراء تدهورت»، وأنّ «رئيس الوزراء طلب من وزير الخارجية دومينيك راب أن ينوب عنه حيثما تقتضي الضرورة».

وكان جونسون يواصل ممارسة مسؤولياته من المستشفى الذي نقل إليه، في وقت يتفاقم فيه الوباء بشكل كبير في المملكة المتحدة، حيث تخطت حصيلة الوفيات عتبة الخمسة آلاف، ووصل عدد الإصابات إلى أكثر من 51 ألفاً.

وبعدما شُخصت إصابته بالمرض، قبل عشرة أيام، نُقل جونسون البالغ من العمر 55 عاماً، إلى المستشفى مساء أول من أمس للخضوع لفحوص إضافية، وفق ما أعلن مكتبه. وتسعى الحكومة البريطانية التي وُجهت إليها انتقادات بسبب تأخّرها في تقييم الوضع، إلى تكثيف جهودها لمواجهة الوباء. فقد أقيمت مستشفيات ميدانية على عجل لتخفيف العبء عن النظام الصحي المثقل، ووعدت الحكومة بتعويض النقص في الفحوصات الطبية وتخصيص مبالغ ضخمة لمواجهة الركود الاقتصادي والاجتماعي.

وكان جونسون قد واجه انتقادات بسبب مبالغته في الاستخفاف بفيروس «كورونا» المستجد، حتى إنه قال، قبل أسبوعين، إنه لا يزال يواصل «مصافحة الجميع». وقوبل تعامله مع الأزمة بانتقاد شديد، خصوصاً عندما أطلق تصريحاً، في بدايتها، قال فيه إنّ على البريطانيين أن ينتظروا خسارة أحباء لهم، معارضاً حينها اتخاذ قرار فرض العزل على مواطنيه، ومنوّهاً بأتباع استراتيجية «مناعة القطيع» التي أثبتت فشلها، وأدّت إلى هذا العدد من الإصابات والوفيات.

(الأخبار، أ ف ب)

«مخطط عسكري» للقمع و«خفض عدد السكان»!

«نظريات المؤامرة» تربُط «كورونا» بالـ 5G

علي عواد

قبل تفشّي فيروس «كورونا» بحوالى سنة، انتشرت على الإنترنت «نظرية مؤامرة» تقول إن معدات الجيل الخامس للأنظمة اللاسلكية 5G، هي «مشروع عسكري» الهدف الحقيقي منه قمع تحرّكات الناس في الشوارع. وذهب البعض إلى حدّ الزعم بأن هذه المعدات قادرة على توجيه موجاتها نحو البشر ما يؤدي إلى رفع حرارة أجسامهم، والتسبّب في أوجاع مختلفة، وحتى منعهم من الحركة. وتطوّرت هذه النظرية لتربط، أخيراً، وجود معدّات الـ5G بفيروس «كورونا»، ولتنتشر كالنار في الهشيم على وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى إثرها، حطّم بريطانيون غاضبون عدداً من تلك الأجهزة، فيما تزايدت الأصوات المعارِضة لوجودها في عدد من البلدان.

بعد التمحيص في نطاق انتشار هذه الأخبار، تبيّن أن المستفيد من الربط بين فيروس «كورونا» وأجهزة 5G هي المواقع الإلكترونية التابعة للمجموعات المتطرّفة، مثل New Agers واليمينيين ومنظّري المؤامرة، والتي تسعى للحفاظ على حركة مرور ضخمة. بالتالي، تعمد هذه الأخيرة إلى إعادة اختراع نظريات تُبقي على نسبة حركة دخول مرتفعة على مواقعها، عبر منح المتابعين شعوراً بالسيطرة، في لحظة فوضوية عالمية حقيقية. وممّا تستند إليه، مثلاً، الترويج لنظرية تقول إن «فيروس كورونا خلقته الحكومة الصينية، وهو جزء من مخطط يهدف إلى تخفيض عدد السكان، من قبل الرئيس التنفيذي السابق لشركة Microsoft بيل غيتس».

لم تقف هذه النظرية عند حدود بريطانيا، بل وصلت إلى الولايات المتحدة، حيث نشرت صحيفة «نيويورك بوست» تقريراً، أفادت فيه بأنّ ما عزّز ترسّخها في عقول البعض، هو تناقلها من قبل مشاهير، مثل الممثل وودي هرلسن والمؤدية M.I.A ومغني الراب Paper Planes، على حساباتهم الخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي.

قد يبدو الأمر مضحكاً للوهلة الأولى، إلّا أنّ ما يحصل في عدد من الدول بات جدياً، إلى درجة دفعت بأكبر أربع شركات مشغّلة للهواتف المحمولة في المملكة المتحدة إلى إصدار بيان مشترك، تطلب فيه المساعدة لمنع حرق أو تكسير أبراج الـ5G. وقد جاء هذا البيان، بعدما استهدفت أبراج خلوية عديدة في بريطانيا، يصل سعر بعضها إلى 57 ألف دولار.

من جهة أخرى، دفع هذا الواقع وسائل الإعلام حول العالم إلى شرح كيفية عمل معدات الـ5G، منعاً لانتشار الأخبار الكاذبة حول فيروس «كورونا»، ولحماية تلك المعدّات من التكسير والحرق. كما أعلنت شركة «يوتيوب»، أنها ستتخذ إجراءً يحدّ من تداول المقاطع التي تنشر ادعاءات كاذبة عن أنّ تقنية 5G مرتبطة بالفيروس، بحسب ما ذكرته صحيفة «ذا غارديان» البريطانية.

وفي تقرير نشرته هيئة الإذاعة البريطانية BBC على موقعها، بعنوان «يُعتبر الجيل الخامس آمناً من قبل العلماء، ولكنّه يُقيّد بمعايير إشعاع أكثر صرامة»، أفادت بأن الناس يشعرون بالقلق من مدى سلامة الجيل الخامس، وبأنّ مجموعات قامت بحملات للضغط من أجل فرض معايير أكثر تشدداً على نسبة الإشعاعات المنبعثة من أبراج الإرسال، مدّعية أنّ التردّدات العالية المستخدمة «خطيرة». بناءً عليه، قامت شركة Ofcom المنظمة للاتصالات بفحص مواقع شبكات الـ5G. وأجرت 16 اختباراً، حتى الآن، في المواقع التي تشهد استخداماً مرتفعاً للهاتف المحمول. وتبيّن في كلّ فحص، أنّ انبعاثات الإشعاع كانت «جزءاً صغيراً» ممّا كان مسموحاً به، مع تسجيل نسبة أعلى بـ1,5% فقط، من الحد الأقصى في بعض الأماكن. وفي هذا المجال، يؤكد الدكتور إريك فان رونجن، رئيس اللجنة الدولية للحماية من الإشعاع غير المؤين (International Commission on Non-Ionizing Radiation Protection (ICNIRP، أنّ المعايير المشدّدة والمفروضة في المملكة المتحدة، مثلاً، توفّر «مستوى حماية أعلى قليلاً من الإرشادات العالمية المتّبعة». وإذ يضيف أنه «لم يكن هناك دليل علمي على أي ضرر»، يوضح أنّ «دراسة جميع أنواع التأثيرات الأخرى لم تؤدّ إلى أدلّة علمية تؤكد إذا ما كانت الموجات الراديوية يمكن أن تسهم في تطوّر السرطان أو (أي مرض آخر) في جسم الإنسان».

لماذا تسجّل إيطاليا حصيلة كبيرة في الوفيات؟

أكثر من 60 مليون إيطالي يخضعون اليوم للحجر الصحي. الحكومة تحاول احتواء «كوفيد 19»، إلا أنّ أرقام الوفيات مخيفة (16523 من بين إجمالي عدد الإصابات الذي تخطى الـ130 ألفاً)، وتصل نسبتها الى 12,6%، وهي أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 3,4% وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. وقد تأثرت المناطق الشمالية مثل لومبارديا وفينيتو وإيميليا رومانيا على نحو كبير بالفيروس، إذ إنها تضم النسبة الأكبر من الإصابات (85%) والعدد الأكبر من الوفيات (92%). هذه الحصيلة أثارت تساؤلات حول أسباب تفشي المرض بهذه السرعة والعدد الضخم من الوفيات. وفيما خلص علماء إلى أن حصيلة الضحايا المرتفعة تعود إلى عوامل عديدة، يتقدمها متوسط الأعمار والنظام الصحي وإحصاء المصابين والضحايا، وضع الصحافيون علامات استفهام حول أداء الحكومة، وذهب بعضهم إلى تحميلها المسؤولية بسبب التأخر في إجراء الفحوصات وفرض الحجر المنزلي.

مجلة «تايم» الأميركية أشارت الى أن الفيروس «بدأ رسمياً في الانتشار يوم 20 شباط/ فبراير مع اكتشاف أول إصابة لرجل في الـ38 من العمر في إقليم لومباردي (شمال)». إلا أنها نسبت الى «مسؤولين تأكيدهم أن الفيروس وصل قبل ذلك بمدة طويلة». ونسبت الى الباحثة في قسم الأمراض المعدية في المعهد الإيطالي للصحة، فالفيا ريكاردو، أن الفيروس «ربما كان قد انتشر لبعض الوقت، في وقت ذروة الإصابة بالانفلونزا، وشُخّص المصابون بأعراض الانفلونزا».

وفي السياق نفسه، نقلت صحيفة «لا ريبوبليكا» الإيطالية عن رئيس جناح الطوارئ ستيفانو باجليا أنه «قبل تسجيل الإصابة الأولى سُجّل عدد كبير من حالات الالتهاب الرئوي الحاد في مستشفى كودونو». وكما ريكاردو، إذ رجّح أنه جرت «معالجة مرضى الفيروس على أنهم مصابون بإنفلونزا موسمية، وربما أصبحت المنشآت الصحية التي استضافت هؤلاء المرضى مواقع لنقل العدوى، ما ساعد على انتشار الفيروس».

قبل شهر من رصد أول إصابة، أنشأ وزير الصحة الإيطالي وحدة لمكافحة الفيروس، فيما كانت إيطاليا أول دولة حظّرت السفر من الصين وإليها. كما اتخذت إجراءات مشدّدة لاحتواء المرض، إذ أعلن رئيس الوزراء جوزيبي كونتي الحجر الصحي في البلاد كلها، وتضييق الخناق على التنقلات وغلق الأماكن العامة، في التاسع من آذار/ مارس الماضي، أي بعد اكتشاف الحالة الأولى في البلاد بحوالى 18 يوماً. وهو ما اعتبره البعض «تأخراً من الحكومة خشية تداعيات الإغلاق على اقتصاد البلاد المهتزّ أساساً». كما أن قرار الحظر السريع، بحسب خبراء، «شجّع بعض المسافرين على الدخول في رحلات متصلة من دون الكشف عن بلد المغادرة»، فيما اعتقد آخرون أن «المرض كان قد انتشر قبل أن تتخذ الحكومة إجراءات الوقاية».

كذلك، يصرّ كثير من المتابعين لانتشار الوباء في إيطاليا على أنّ عامل السن كان أحد أبرز العوامل التي أدت إلى أعداد هائلة في الوفيات. ووفق «المعهد الوطني للصحة» في البلاد، سُجّلت في روما «نسبة كبيرة من الوفيات، علماً بأنها الأولى أوروبياً والثانية عالمياً في عدد كبار السن»، فيما لفتت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية الى أن حوالى 23% من الإيطاليين هم في عمر الـ65 وما فوق، وأن «متوسط العمر في البلاد هو 47,3 مقارنة بـ 38,3 في الولايات المتحدة».

(الأخبار)

> نسبة الوفيات 12,6% مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 3,4%

على الغلاف

لا يزال مصير الموسم الكروي في فرنسا مجهولاً بفعل تداعيات فيروس كورونا. رغم مطالبة البعض بإلغاء مسابقة الدوري، تتأمّل الغالبية العظمى من الأندية الفرنسية استكمال الاستحقاقات تجنّباً لوقوعها في أزمات مالية. في هذا الصدد، تم تشكيل فرق «إنقاذية» لضمان استمرار كرة القدم، ومساعدة الأندية الفرنسية على تجنّب الإفلاس

«كباش» بين الأندية والقنوات التلفزيونية

الدوري الفرنسي يُستكمل... لا يُستكمل!

حسين فحص

بعقد مجلس إدارة الدوري الفرنسي اجتماعات دورية لبحث التطورات الأخيرة ومصير الدوري. وفي اجتماعه الأخير عيّن، وسط رغبة أغلبية الأعضاء في إكمال موسم 2020/2019 ، بعض المجموعات لإدارة ثلاثة جوانب من الأزمة الكروية المترتّبة عن كورونا: الخزينة، الإعلام والجدول.

وبحسب RMC Sport، تم تشكيل لجنة من بعض رؤساء الأندية الفرنسية للحؤول دون الانهيار المالي للأندية، وقد ضمّت اللجنة المكلّفة كلاً من ناصر الخليفي (باريس سان جيرمان)، جاك هنري إيراود (مرسيليا)، أولييفيه سادران (تولوز) وجان بيير ريفير (نيس). المهمة الأساسية لهذا الفريق هي التفاوض مع أصحاب حقوق النقل التلفزيوني في beIN Sports (التي يترأسها الخليفي) و Canal +، في محاولة لإقناعهم بتسديد الدفعات لشهر نيسان/ ابريل (لم تُدفع بسبب تعليق كرة القدم).

وإضافةً إلى اللجنة الرسميّة التابعة للدوري، تم تشكيل لجنة منفصلة تتكون من ثمانية رؤساء أندية ذوي الخبرة في عالم الأعمال، ضمّت الأربعة المذكورين أعلاه بالإضافة إلى نيكولاس هولفيك (رين)، جان ميشيل أولاس (ليون)، برنارد كايازو (سانت اتيان) وجيرارد لوبيز (ليل)، على أن تجتمع كل يوم لمناقشة أهم الموضوعات المتعلقة بالأزمة الحالية. بعد العديد من الجلسات، أصبحت القروض المصرفيّة الاقتراح الأقرب للتنفيذ بهدف إنقاذ الدوري الفرنسي، على أن يتم العمل بها كإجراء احتياطي في حال فشل المفاوضات مع قناتَي Canal + و BeIN Sport لدفع الأموال المستحقة عن شهر نيسان/ ابريل. هذا وقد أوكلت عملية البحث عن قروض مصرفية إلى رئيس نادي ليل جيرارد لوبيز (رجل أعمال معروف في الولايات المتحدة وإنكلترا)، بطلب من أغلبية رؤساء الدوري الفرنسي بدرجتيه الأولى والثانية، على أن يقوم لوبيز بإجراء المفاوضات للعثور على أفضل الشروط بهدف إنقاذ كرة القدم الفرنسية. وسبق لمجلس إدارة الدوري أن سعى للحصول على قرض بعوّض من خلاله النقص المالي لدى الأندية الفرنسية، الذي قُدّر بأنه يتراوح بين 200 مليون و250 مليون يورو. العديد من صناديق الأسهم الأميركية الخاصة قدمت مقترحات

المفاوضات تجري بين ممثلي الأندية وقناتَي BEIN وCANAL+ (صفحة الدوري الفرنسي)

> هناك مفاوضات بين الأندية وقنوات النقل التلفزيوني التي لم تدفع أموال شهر أبريل

حينها، وسوف تتم مراجعتها في الأيام المقبلة.

تضارب مصالح

وقد اعتبرت رئيسة اللجنة الرسميّة نَاتالي بوي دو لا تور أن اللجنة المنفصلة تشكل «انتكاسة»، وقد عبّرت عن قلقها بشأن «تضارب المصالح» المرتبط بالخليفي، كونه يترأس كلاً من نادي باريس سان جيرمان وقنوات beIN Sports. وقد طلبت دو لا تور «استشارة قانونية» في هذا الصدد، غير أن قلقها قوبل برأي مضاد، حيث صرّح أحد رؤساء الدوري الفرنسي لـ RMC أن: «ناصر الخليفي هنا للمشاركة في كرة القدم الفرنسية ومساعدتها. لديه ما يخسره أكثر من الفوز، لا داعي للقلق».

ورغم الجهود المبذولة بهدف استمرار الدوري، لا يزال المصير مجهولاً. فالتوجّه العام هو لاستكمال النشاط الكروي هذا الموسم، حيث يرغب أغلب رؤساء الأندية باستئناف الجولات المتبقية لإنقاذ كرة القدم الفرنسية. رغم ذلك، هناك بعض الآراء التي تطالب بإلغاء الدوري مثل رئيس نادي بريست دينيس لو سانت، الذي يحتل فريقه المركز الـ14 في الدوري الممتاز هذا الموسم. في هذا الصدد، وصف أحد رؤساء الدوري الفرنسي اقتراح لو سانت «بالأناني»، نظراً إلى حصول نادي بريست على 91% من حقوق البث التلفزيوني فيما لم تحصل أندية أخرى على أكثر من 50%.

هكذا، يسعى القيّمون على الدوري الفرنسي لإنقاذ الموسم الكروي، حتى لو اضطرت الأندية للعب خلف أبواب مغلقة، غير أن ذلك مرهون بانحسار الفيروس من عدمه، في وقتٍ لا يعيق جدولة الاستحقاقات الأخرى. الأيام المقبلة ستعطي نظرة أشمل عن مستقبل الكرة الفرنسية.

خسائر برشلونة تجاوزت 130 مليون يورو

ظروف صعبة تعيشها كرة القدم العالمية اليوم بفعل انتشار فيروس كورونا وتوقف النشاط بشكل كامل في مختلف البلدان. نادي برشلونة الإسباني والذي يعتبر من أغنى الأندية مادياً في العالم، بات مهدداً بخسارة مئات ملايين الدولارات جرّاء هذا التوقف. وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثر على مستقبل النادي وسياسة التعاقدات بعد انتهاء الأزمة الحالية

مشاكل كثيرة عانى منها برشلونة خلال الأشهر الماضية، وجاءت أزمة فيروس كورونا وتوقف الدوريات المحلية والقارية لتفجر هذه الأزمة أكثر. اللاعبون وفي مقدمتهم النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي دخلوا في صراع كبير مع إدارة النادي، بسبب ما اعتبروه عدم احترام الإدارة لهم وبث أخبار غير صحيحة عنهم عبر وسائل الإعلام، وذلك خلال المفاوضات التي جرت من أجل تخفيض رواتب هؤلاء اللاعبين بنسبة وصلت الى 70 بالمئة. الخلافات تضاف اليوم الى الخسائر المالية، أولاً جراء توقف النشاط، وبالتالي غياب عائدات التذاكر والنقل التلفزيوني، وثانياً بسبب الاستحقاقات المالية الكبيرة عند نهاية كل شهر. وتوقع النادي في الميزانية التي وضعها لموسم 2019-2020، أن يبلغ رقم أعماله 1,047 مليار يورو. لكن الواقع الذي فرضه «كوفيد-19»، قلب الأمور رأساً على عقب وأوقف الدوري المحلي مع تبقي 11 مرحلة على نهايته. ولتفادي الأسوأ على الصعيد المالي، اتخذت إدارة النادي تدابير صارمة.

وأقر رئيس برشلونة جوسيب ماريا بارتوميو في مقابلة مع صحيفة «موندو ديبورتيفو» الكاتالونية في 31 آذار/ مارس أن «من الواضح أننا لن نتمكن من تحقيق 1,050 مليار يورو من الإيرادات». وبدوره، رأى رئيس رابطة الدوري الإسباني خافيير تيباس أنه «إذا لم يتم خوض الجزء الأخير من الدوري، فالخسائر ستكون 700 مليون يورو»، بما في ذلك حوالى 500 مليون يورو كبدل حقوق النقل التلفزيوني.

ورغم الاتفاق بين الإدارة واللاعبين على خفض رواتب تعتبر من الأعلى في العالم، طرحت الصحافة الإسبانية احتمال أن تتخطى خسائر برشلونة عتبة 130 مليون يورو إذا لم يختتم الدوري ومسابقة دوري أبطال أوروبا، بينها 48 مليون يورو كإيرادات بيع تذاكر المباريات وزيارة متحف ملعب «كامب نو»، وحوالى 84 مليون يورو من حقوق النقل التلفزيوني.

وسيوفر الاتفاق الذي أبرم مع اللاعبين قرابة 14 مليون يورو شهرياً، إضافة الى مليونين نتيجة الحسم من رواتب قطاعات أخرى، بحسب بارتوميو. وأوضح الأخير أن «المبلغ الإجمالي سيكون 16 مليون يورو شهرياً. وهو اتفاق مرن مشروط بمدة الحجر» الصحي الذاتي وتوقف المسابقات.

وبالنسبة لبقية موظفي النادي، فقد لجأت الإدارة الى حل البطالة الجزئية التي وافقت عليها رابطة الدوري الإسباني الأحد، لكن معظم الموظفين سيظلون يتلقون رواتبهم بالكامل، بفضل المساهمة المالية من ميسي وزملائه. واعتبر مصدر في رابطة الدوري الإسباني أن التوجه الذي سارت به الأندية المطبقة للبطالة الجزئية، بالاتفاق مع اللاعبين على خفض رواتبهم «سيضمن بأن تكون معاناة صناعتنا (كرة القدم) أقل في هذه الأزمة الصحية التي نجمت عنها أزمة اقتصادية». وأمل المصدر أن يعلن 90 بالمئة من أندية بطولتي المحترفين في إسبانيا (الأولى والثانية) تطبيق ما اعتبروه عدم احترام الإدارة لهم وبث أخبار غير صحيحة عنهم عبر وسائل الإعلام، وذلك خلال المفاوضات التي جرت من أجل تخفيض رواتب هؤلاء اللاعبين بنسبة وصلت الى 70 بالمئة. الخلافات تضاف اليوم الى الخسائر المالية، أولاً جراء توقف النشاط، وبالتالي غياب عائدات التذاكر والنقل التلفزيوني، وثانياً بسبب الاستحقاقات المالية الكبيرة عند نهاية كل شهر. وتوقع النادي في الميزانية التي وضعها لموسم 2019-2020، أن يبلغ رقم أعماله 1,047 مليار يورو. لكن الواقع الذي فرضه «كوفيد-19»، قلب الأمور رأساً على عقب وأوقف الدوري المحلي مع تبقي 11 مرحلة على نهايته. ولتفادي الأسوأ على الصعيد المالي، اتخذت إدارة النادي تدابير صارمة.

وأقر رئيس برشلونة جوسيب ماريا بارتوميو في مقابلة مع صحيفة «موندو ديبورتيفو» الكاتالونية في 31 آذار/ مارس أن «من الواضح أننا لن نتمكن من تحقيق 1,050 مليار يورو من الإيرادات». وبدوره، رأى رئيس رابطة الدوري الإسباني خافيير تيباس أنه «إذا لم يتم خوض الجزء الأخير من الدوري، فالخسائر ستكون 700 مليون يورو»، بما في ذلك حوالى 500 مليون يورو كبدل حقوق النقل التلفزيوني.

ورغم الاتفاق بين الإدارة واللاعبين على خفض رواتب تعتبر من الأعلى في العالم، طرحت الصحافة الإسبانية احتمال أن تتخطى خسائر برشلونة عتبة 130 مليون يورو إذا لم يختتم

توقف الدوري قبل 11 مرحلة على النهاية (عن الويب)

بايرن يفكّ الحظر... تدريبات جماعية «قانونية»!

خاض لاعبو نادي بايرن ميونيخ الألماني لكرة القدم أمس الإثنين حصّتهم التدريبية الأولى منذ توقف المباريات بسبب فيروس كورونا المستجد، والتزموا خلالها بشروط التباعد الاجتماعي وغياب الاحتكاك الجسدي، في خطوة وصفها قائد الفريق حارس المرمى مانويل نوير بأنها «شعور غير مألوف». ونشر الموقع الإلكتروني للنادي ووسائل إعلام ألمانية، تفاصيل الحصة التدريبية التي أجراها لاعبو بطل الدوري الألماني لكرة القدم في المواسم السبعة الماضية في مقرّ التدريب التابع له «سابينير شتراسه».

وأبقى اللاعبون على مسافة 1,5 م فاصلة بينهم في التمرين الجماعي الأول الذي يخوضونه منذ توقّف منافسات البوندسليغا في 13 آذار/ مارس الماضي بسبب تفشّي وباء «كوفيد-19». واكتفى النادي في الفترة الماضية بخوض تمارين افتراضية عن بعد عبر تقنية الفيديو. وقال نوير بعد الحصة التدريبية التي أقيمت من دون حضور المشجّعين «لقد كان شعوراً غير مألوف أن نخوض التدريب بمجموعات صغيرة، لكن رؤية الشبان شخصياً من جديد كانت أمراً لطيفاً».

وأشارت التقارير الصحافية إلى أن اللاعبين الـ21 وصلوا إلى مقرّ التدريب في أوقات مختلفة، ولم يتبادلوا المصافحة أو العناق أو أي احتكاك جسدي مباشر، قبل أن يتم توزيعهم من قبل الجهاز الفني على خمس مجموعات تضم كل منها خمسة لاعبين على الأكثر. وحافظ اللاعبون في غرف تبديل الملابس على مسافة فاصلة بلغت أربعة أمتار. أما على المستطيل الأخضر، فابقوا أيضاً مسافة آمنة، وتفادوا أي احتكاك جسدي مباشر أو محاولة انتزاع الكرة من بعضهم البعض.

وبعد نهاية الحصة، طُلب من اللاعبين الاستحمام في منازلهم التي عادوا إليها حاملين وجبات غذائية مخصصة لهم وفرها النادي.

وكان بايرن قد أعلن الأحد الفائت أنه سيعاود التمارين لكن «بمجموعات صغيرة»، وأن الخطوة «تأتي بالتنسيق مع السياسة الحكومية والسلطات المختصة». من نافل القول أن كل الإجراءات الصحية سيتم تطبيقها بشكل صارم».

وذكّر بايرن بأن رابطة الدوري «سبق وأن أوصت بتعليق التمارين حتى الأحد الخامس من نيسان/ أبريل»، مشدداً في الوقت عينه على أن معاودة التمارين «ستتم من دون حضور أي جمهور».

وأشارت تقارير صحافية إلى أن غالبية فرق دوري الدرجة الأولى ستستأنف التمارين بالشكل الذي قام به بايرن، باستثناء فرايبورغ الذي طلب من لاعبيه حتى الآن مواصلة التمارين الفردية المنزلية، وفيردر بريمن نظراً لأن السلطات المحلية لا تزال تمنع التجمعات ضمن إجراءات مكافحة تفشي وباء «كوفيد-19» الذي تسبب بأكثر من 70 ألف وفاة معلنة حول العالم.

وتُعد ألمانيا من الدول الأوروبية الأقل تأثراً بكورونا، وسجّلت فيها حتى الإثنين نحو 1500 وفاة، من أصل أكثر من 50 ألف وفاة في القارة. وكان بايرن يتصدر ترتيب البوندسليغا بفارق أربع نقاط عن بوروسيا دورتموند قبل تعليق المباريات بعد المرحلة الخامسة والعشرين.

> أبقى اللاعبون على مسافة 1,5 م فاصلة بينهم في التمرين الجماعي الأول

شارك 21 لاعباً في التدريبات (أ ف ب)

«هير كات» في الكرة الإنكليزية

أعلن الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم أمس الإثنين أن عدداً من كبار موظفيه ومدرب المنتخب الوطني غاريث ساوثغيت وافقوا على خفض رواتبهم في الفترة الراهنة بسبب توقف النشاطات على خلفية فيروس كورونا المستجد، للحد من تبعات مالية قد تتخطى 150 مليون جنيه استرليني (170 مليون دولار أميركي). وقال الرئيس التنفيذي للاتحاد الإنكليزي مارك بولينغهام في بيان نشر على موقعه الإلكتروني «اقترحنا أن يتم خفض رواتب كل الموظفين الذين يحصلون على 50 ألف جنيه استرليني أو أكثر سنوياً، بنسبة 7,5 بالمئة». وتابع «في إطار روحية تحمّل أصحاب الرواتب الأعلى العبء الأكبر، تم الاتفاق على أن تكون نسبة الخفض من رواتب الإدارة العليا 15 بالمئة، كما وافق الذين يحصلون على أعلى الأجور، على خفض 30 بالمئة». وبحسب التقارير، يتوقع أن يتم على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة اقتطاع نحو 225 ألف جنيه من راتب ساوثغيت المقدر بثلاثة ملايين جنيه سنوياً.

وأشار بولينغهام الى أن الاتحاد الإنكليزي يدرس أيضاً احتمال الاستفادة من خطة الدعم الحكومية لخفض رواتب الموظفين، والتي يتم من خلالها الاستفادة من مخصصات رسمية لدفع الأجور.

ولجأت الى هذه الخطوة بعض الفرق؛ أبرزها ليفربول متصدر ترتيب الدوري الإنكليزي، لكنها تسببت بانتقادات واسعة على خلفية لجوء أندية ثرية الى استخدام الأموال العامة. وشدد بولينغهام على أن الاتحاد تعرض «لتأثير مالي فوري ومهم بسبب تأجيل المباريات الدولية لمنتخب إنكلترا، مباريات كأس الاتحاد الإنكليزي، والأحداث المقررة في ملعب ويمبلي (في لندن)، وحالياً لا توجد فترة زمنية محددة واضحة بشأن متى يمكن معاودة هذه النشاطات». وأضاف «نتوقع حالياً أن يبلغ التأثير المالي حدود 150 مليون جنيه، لكن يمكن بسهولة أن يتخطى 150 مليوناً بحسب مدة الإجراءات الطبية الإلزامية الحكومية»، ولا سيما بشأن التباعد الاجتماعي وحركة التنقل والسفر.

وشدد بولينغهام على أن الاتحاد «مثله مثل مؤسسات أخرى على امتداد البلاد، يقوم حالياً بمراجعة نموذجه المالي في فترة التحديات هذه. نريد أن نقدم على خطوات مناسبة لدعم وحماية الاتحاد وموظفيه».

تم اقتطاع نحو 225 ألف جنيه من راتب ساوثغيت (عن الويب)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن، تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 15 ـ 01/666314، 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

فوبيات حزب الله

عبد الله العلوي *

لا جدال في أن حزب الله، على مستوى المقاومة، هو النموذج الأنضج في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ولا كلام مع الحاقدين، والمسكونين بعقد التاريخ والمذاهب.

مع ثبوت تلك الحقيقة، لا بدّ من التفريق بين حزب الله ـ المقاومة، وحزب الله ـ الجماعة السياسية. لقد سعت قيادة الحزب إلى المطابقة بين العمل المقاوم والعمل السياسي، ولكنّ النتائج، وهذا طبيعي، ليست على قدر التطلّع والمسعى، وحتى الإمام علي عليه السلام، الذي كان يشجّ القاً في حروب التحرير في معارك بدر وأحد والخندق، ليس هو علياً الذي كان ينّ تحت وطأة الحروب الداخلية في الجمل، والنهروان، وصفّين.

علي إنما أصبح علياً، القائد التاريخي، حين كان يصول ويجول في حروب التحرير، حتى قال عنه رسول الله: «وما قام واستقام هذا الدين إلا بسيف علي ومال خديجة».

ولكن حين رحل رسول الله عن الدنيا، كسرت شوكته، وبات عليه مواجهة الصراعات الداخلية. ولقد خاطبته زوجته فاطمة، وقد أثر الاعتكاف والعزوف عن خوض الصراع: «اشتملت شملة الجنين وقعدت حجرة الظنين نقضت قادمة الأجدل فخانك ريش الأعزل».

وبعد تولّيه الخلافة، أرغم علي خوض المعركة الداخلية ضد الفساد، واستعادة المال المنهوب، وقال قولته المشهورة: «والله لو وجدته قد تزوّج به النساء وملك به الإماء لرددته فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق». والنتيجة، تحوّل علي إلى طرف في صراع داخلي، وتشعّبت في وجهه الحرائق الأهلية، بدءاً بالجمل ومروراً بصفين والنهروان وصولاً إلى اغتياله على يد أحد رموز الخوارج. قادة الحروب هم أنفسهم المتحدّرون من الطبقة الفاسدة التي أثرت من السلطة على مدى عقود.

في التحليل، هناك من حمّل علي المسؤولية لأنه لم يهادن خصومه أو يداهن أعداءه، وكانت له كلمة مشهورة: «وما معاوية بادهى مني ولكن يغدر ويفجر». ومع ذلك، لو جنح علي إلى المهادنة ما كان علياً، رمز المقاومة، وقدوة الأبطال في معركتي التحرير والفساد. في التحرير، تصبح بطلاً قومياً ودينياً موضع إجماع الأطياف كافة، ولكن في الفساد أنت تخوض معركة الداخل ضد الذات، ضد الشقيق، والجار، والحليف السياسي، والشريك المذهبي، وهنا مكمن الصعوبة، فالتضحية لعلي لم ينشأ في معركة التحرير، بل في المعركة ضد الفساد الداخلي.

شعبية حزب الله ـ المقاوم مستمدّة من معارك التحرير على مدى أكثر من عقدين، وتضاعف الرأسمال الشعبي أولاً في إنجاز التحرير في أيار 2000، ثم في حرب تموز 2006، حين تعرّفت شعوب العالم، والشعوب العربية والإسلاميّة على وجه الخصوص، إلى نموذج فريد وجديد في مقاومة الاحتلال الصهيوني. أعادت تجربة حزب الله ـ المقاوم أمجاد العرب، وتحوّل السيد حسن نصر الله إلى رمز تاريخي بجدارة.

كان انتصار حزب الله في حرب تموز، أكبر من قدرته على الاستثمار، لضخامة الانتصار نفسه الذي يفوق الطاقة الاستيعابية لحزب في توظيف هذا الانتصار شعبياً وسياسياً. ولكن الخطورة ليست هنا. بلوغ حزب الله ذروة الألق يعني أنه بات مكشوفاً أمام الرأي العام، وبات مطالباً بتقديم كشف حساب شبه يومي عن إنجازاته كترجمة لفعل الانتصار في حرب التحرير.

كانت السياسة هي الميدان الأخطر لاختبار قدرة الحزب على مطابقة فعل المقاومة في الميدانين العسكري والسياسي.

في قراءة لتجربة العقد الأخير، نلحظ أن حزب الله أمام أربع فوبيات كانت كفيلة بالكشف عن قابليته الثوريّة وجهوزيته لخوض أشرس المعارك ضد الفساد.

1 ـ فوبيا تضرّر المحور: النضال ضد الاستعمار، ومن أجل تحرير فلسطين، يقابله السكوت عن الاستبداد والفساد في سوريا والعراق.

تساقط الشهداء في جبهات الحرب السورية، وفي بعض الحالات كان الشهداء يتساقطون نتيجة فساد رجال السلطة نفسها، أو في مقايضات مع المسلحين، وتسليم مواقع.

مسوّغ المشاركة في القتال داخل سوريا معلوم، وينطوي على منطق: الدفاع عن المقاومة ومحورها وعن لبنان إزاء تهديدات الجماعات الإرهابية، ولكن أيضاً هو يعيد إنتاج النظام السياسي المسؤول عن الأزمة في سوريا منذ عام 2011. إنّ بقاء رموز الفساد والاستبداد في سوريا، يعني لدى المراقبين وحتى داخل بيئة المقاومة، أنّ الحزب شريك، وتقع على عاتقه مسؤولية استمرار مبرّرات الثورة...

المعلومات تفيد بأنّ قيادة الحزب، ومعها الحلفاء، اوصلت ملاحظاتها ومقترحاتها إلى القيادة السورية للحيلولة دون العودة إلى نقطة الصفر، والبدء بعملية إصلاحية حقيقية. ولكن من يضمن ذلك؟ ومن يقنع الجمهور العريض والرأي العام؟ وماذا لو رفض النظام إصلاح نفسه، في ظل بقاء رموزه في مواقعهم، بل وفي ظل أحاديث عن تجدد الجسم بوحشية غير مسبوقة لناحية تعويض ما فات هذه الزمرة من سنوات كانوا غارقين في الفساد حتى رؤوسهم.

إن مجرد خروج قيادة حزب الله بخطاب دفاعي مفادها أن النظام في سوريا على استعداد لإجراء إصلاحات سياسية، لا يكفي لوضع نهاية سعيدة للشعب السوري، بل لا بد من مزاولة فعل المقاومة السياسية، بالضغط من أجل تنفيذ هذه الإصلاحات التزاماً من قبل الحزب بمبادئه الثورية والأخلاقية والدينية أيضاً.

2 ـ فوبيا الفتنة السنية الشيعية: في عام 2005، دخل حزب الله في تحالف رباعي ضمّ حركة أمل وتيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية. وكان منطلق التحالف هو احتواء تداعيات مقتل رفيق الحريري في 14 شباط 2005، والذي سمح لتيار المستقبل باستغلال «الخوف من الوقوع في الفتنة» بتعزيز وجوده في السلطة وإطلاق يده في المال العام، وفي الوقت نفسه شجّع الأطراف كافة في فريق 14 آذار: القوات والمستقبل والاشتراكي والكتائب، على طرح سلاح حزب الله للنقاش، حيث عُقدت نقاشات حول السياسة الدفاعية ولاحقاً مطالبة وليد جنبلاط بإزالة شبكة الاتصالات السلكية التي أقامها الحزب، وإقالة قائد جهاز أمن مطار بيروت الدولي العميد وفيق شقير، وصولاً إلى 7 أيار.

بقيت تبعات الفوبيا إلى سنوات لاحقة، حيث بقي المستقبل هو القوة التمثيلية الراجحة في المقلب السني على حساب حلفاء الحزب، حتى أمكن القول بأن الأخير تحوّل إلى رافعة للحريري الابن في احتكار التمثيل السني وتهميش باقي البيوتات السنيّة العريقة.

3 ـ فوبيا الصراع الإسلامي المسيحي: في 6 شباط 2005، عقد حزب الله والتيار الوطني الحر بقيادة الجنرال ميشال عون، اتفاقاً في كنيسة مار مخايل في بيروت، انطلاقاً من مبدأ الديمقراطية التوافقية والتمثيل الشعبي الوازن للقوى السياسية.

ونصّ الاتفاق على أن «إصلاح وانتظام الحياة السياسية في لبنان يستوجبان الاعتماد على قانون انتخاب عصري، قد تكون النسبية أحد أشكاله الفعّالة، بما يضمن صحة وعدالة التمثيل الشعبي». وكان هذا أول مؤشر على مراعاة الحزب لحسابات التيار الوطني الحر، الذي سوف يكون وضعه مختلفاً في ما لو اعتُمد قانونٌ انتخابي يجعل من لبنان دائرة واحدة خارج القيد الطائفي»، لتراجع نسبة المواطنين المسيحيين في لبنان وتأثير ذلك على ثقلهم الانتخابي.

ينطلق حزب الله في اتفاقه، من شعور بالخوف على التعايش السلمي بين اللبنانيين والسلام الداخلي وكل ذلك مفهوم، ويجب أن يكون موضع تقدير. ولكنّ ثمة جانب آخر مغفول في مثل هذا الاتفاق، وهو أنه وفّر غطاء للتيار كيما يتمدّد ويفيد لناحية فعل ما يشاء، لأن ثمة طرفاً وازناً في لبنان يمنحه قوة إضافية ويغطّي ربما حتى ارتكاباته. وقد فهم التيار أيضاً خوف الحزب، وبنى عليه وأفاد منه، تماماً كما بقية الأطراف (بشار الأسد، نبيه بري، سعد الحريري).

وقد انعكس اتفاق الحزب والتيار في ملفات عديدة منها: ملف العملاء الذي تساهل فيه الحزب كرمى عيون قيادة التيار، وآخرها الإفراج عن عامر فاخوري الذي يمثّل اختباراً فارقاً لصدقية حزب الله قبل أن يكون للتيار الوطني الحر الذي يتحمل مسؤولية هذا القرار.

4 ـ فوبيا الصدام الشيعي الشيعي: لا شكّ في أنّ تجربة الحروب الداخلية في المجتمع الشيعي شكّلت ما يسميه نبيّته «الوعي الشقي»، فليس هناك من يريد العودة إلى تلك المرحلة المثقلة بالآلام والدماء.

في خطاب سابق للسيد حسن نصر الله، يحذّر من العودة إلى حقبة الاقتتال الشيعي الشيعي، أي بين أمل وحزب الله، وأنه لن يسمح بذلك مهما كلّف الأمر. وهذا الموقف يعبّر عن التزام مبدئي ديني ووطني، ولا يختلف عليه عاقلان. ولكن ثمة من أساء ذلك الموقف. وفهمته قيادة أمل بكونه فوبيا لدى حزب الله، وأفاد رجالات في الحركة منها، فاوغلوا في المال العام وفي السرقات، لاطمئنانهم بأن الحليف الشيعي القوي سوف يغمض عينيه، كرمى عين الوحدة الشيعية الشيعية. في المقابل، كان على الجمهور الشيعي أن يبتلع الجحر، ويلتزم الصمت «فدا السيد»... ولكن إلى متى؟

على نحو الإجمال، رفع حزب الله راية الحرب على الفساد. وهي ليست مثل الحرب على إسرائيل التي لا شكّ في أنه يخرج منها منتصراً ومتألقاً... وهي ليست مثل حرب الداخل، لأنّ ساحة حربه هي بيئته، وقاعدته، ومحيطه بل وإن شئتم شبكة أمانه أيضاً.

وجد الحزب نفسه أمام معادلة بالغة الدقّة والتعقيد بين: تحصين الداخل الشيعي إزاء خطر الانشطار، والسير في خطة مكافحة الفساد بطريقة متوازنة، أي الوقوف على مسافة واحدة من كل الفاسدين.

وكما يبدو، فإن قرار الحزب في خوض الحرب على الفساد لم يؤسّس على فهم دقيق وشامل للعواقب، وليس على ملفات مكتملة العناصر على مستوى المعطيات، أي أنّ الحزب لديه «داتا» كاملة عن الفساد والفاسدين، وهذا النصف المريح من المشكلة، ولكن السؤال الكبير، لا يتعلق بالفاسدين الأبعدين، بل الأقربين، والحلفاء، والأصدقاء و«عظام الرقبة».

قرار حزب الله بالدخول إلى السلطة من أجل حماية «ظهر المقاومة» حقّق غاية أخرى أيضاً، وهي حماية السلطة. فصار الحزب أحد ضمانات إدامة السلطة الفاسدة وتماسكها.

إنّ انتقال حزب الله من الثورة الى الدولة أحاله إلى حزب سلطوي، وأفقده لياقته الثورية والعقائدية المحض التي تفرّد بها على مدى ثلاثة عقود. بات الحزب اليوم أحرص على وحدة وتماسك السلطة، ذات الطبيعة الفاسدة.

حزب الله بات حزباً محافظاً، بفعل اندماجه في السلطة، وكان عليه أن يجري حملة مراجعة لتجربته في الدولة (تشريعاً وتنفيذاً)، فما يكسبه في المقاومة يُستنزف في السلطة.

كان الانفجار الشعبي في لبنان في منتصف تشرين الأول 2019 عارماً وشاملاً، ولم يفارق أحداً (اتقوا فتنة لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصة)، فقد طاول الانفجار كل الحصن والتابوات.

هو ليس انفجاراً خارج الجسد، بل هو انفجار من داخله. وإن ما جرى في كل مناطق لبنان هو رسالة إلى حزب الله وإلى الأحزاب والقوى السياسية كافة، بأن قواعدها الشعبية هي الموجودة في الساحات والشوارع، وهي من يغلق الطرقات ويحرق الدواليب ويخرج على التلفزيونات ويكتب في مواقع التواصل الاجتماعي. باختصار، هي من تعبّر عن وجعها بنفسها، وهنا تكمن الخطورة على مستوى الثقة، والعلاقة، والمصير بينها وبين التنظيمات التي تنتمي إليها.

مع عقلنة شعار «كلن يعني كلن»، بات التقسيم على النحو التالي: ضالع في الفساد، ومستفيد منه، وساكت عنه. وهناك كثيرون يصنّفون حزب الله في خانة «الساكت»، وقد يجنح بعضهم إلى تصنيفه في خانة «المستفيد» لغرف منافحته عن وحدة السلطة واستقرارها بالرغم من علمه المسبق بفسادها بما تمثّل وبمن تمثّل.

حزب الله صنع مقاومة معيارية تُحتذى، لكنه بعد انفجار الحراك الشعبي في لبنان، أصبح أمام اختبار جدّي ووجودي يمسّ كيانيته ومشروعيته التاريخية كجماعة مرجعية. ويزداد الأمر خطورة حين يضع الحراك حزب الله أمام جوهرته الفريدة: الصدقية.

ثمة من يجادل: وما العمل؟ وماذا لدى حزب الله من خيارات سوى المقاربة التسووية، مع إدراكه آثامها؟

كان على حزب الله تقدير الأمور وفق حسابات ثورية ومبدئية، بعيداً عن البراغماتية التي صبغت فوبياته جميعاً.

لم يكن الحزب مضطراً لتطمين حلفائه بالقدر الذي يسمح لهم استغلاله في ترسيخ أقدامهم في ساحات المواجهة مع مصالح الناس، ومع قيمه الأخلاقية والثورية أيضاً.

إن القبول بالانخراط في الجهاز البيروقراطي أفقد الحزب صبغته الثورية، وهذا ما يجري عادة. فإذا ما أردت تدجين حزب ثوري أو تنظيم راديكالي، أدخله اللعبة السياسية وسوف يصبح جزءاً من لعبة السلطة.

لا بدّ من مراجعة داخلية شاملة لسياساته وبرامجه وخططه، وأيضاً هياكله التي تتكلّس نتيجة رسوخ أقدام الجيل القديم في المناصب القيادية... وهذا يتطلب خطة تجديد الدماء، وترشيق الجهاز البيروقراطي للحزب.

* كاتب عربي

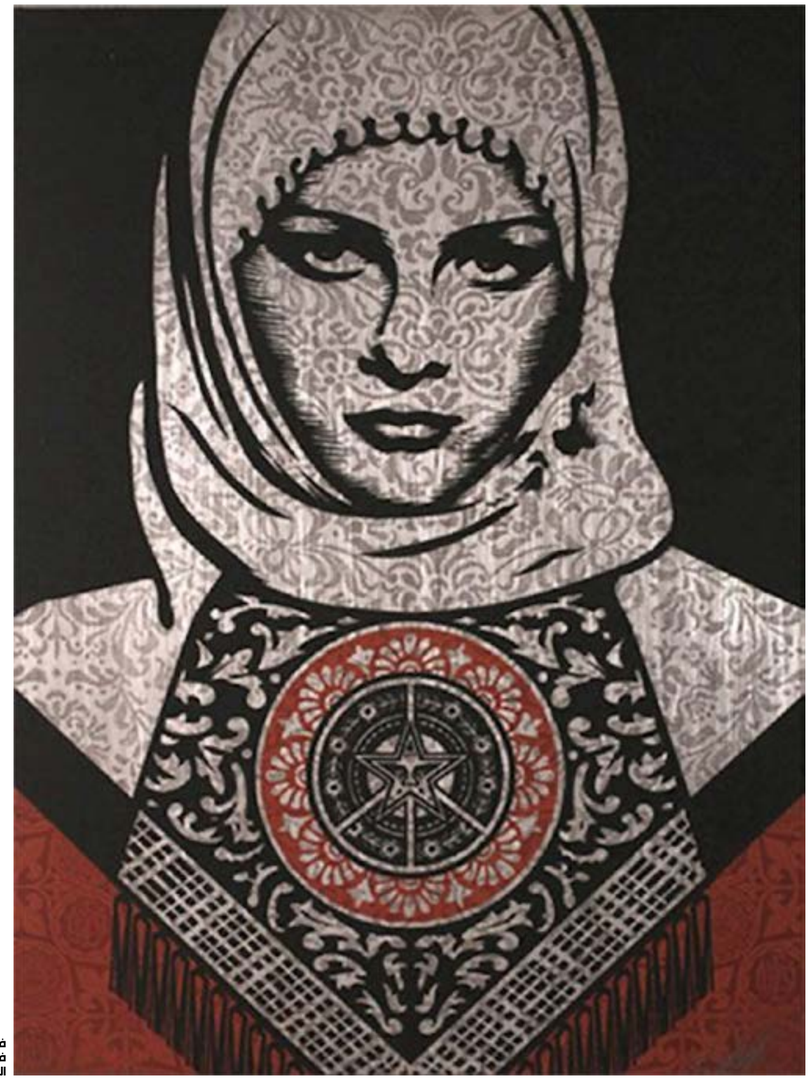

فرانك شيبارد
فيري ـ الولايات المتحدة

> حزب الله بات حزباً محافظاً بفعل اندماجه في السلطة، وكان عليه أن يُجري حملة مراجعة لتجربته في الدولة، فما يكسبه في المقاومة يُستنزف في السلطة

عبد الحليم خدام: عمل لحسابه فأساء للدولة السوريّة

الشيخ ماهر حمود *

تُوفي عبد الحليم خدام، غابت معه أجزاء من الأمنا... قد يبدو هذا الكلام غير مناسب لحرمة الموت، ولكن لا بأس، نتمنّى له الرحمة والمغفرة ولكلّ من غادرنا إلى الدار الآخرة، بغضّ النظر عن رأينا فيه، فقد قال تعالى: «ورحمتي وسعت كلّ شيء». لكن من شغل موقعاً مهمّاً في المسؤولية عن الشأن العام، تصبح حياته وتجربته ملكاً للناس، وليست له فقط. من هنا، لا بدّ من تسجيل بعض من تجربتنا مع هذا الرجل الذي «حكم لبنان» بالة تحكّم عن بعد، وذلك في فترة مهمّة وحاسمة من تاريخ لبنان المعاصر:

أولاً: يطرح أداؤه تساؤلاً كبيراً حول الدور السوري في لبنان، وهو الدور الذي اختلف عليه اللبنانيون اختلافاً كبيراً، ولا يزالون. هل كان عبد الحليم خدام يمارس الدور السوري، كما خطّط له وأراده الرئيس الراحل حافظ الأسد؟ أم أنه كان يملك هامشاً كبيراً من الحرية، جعله ينحى نحو مصالح شخصية، تجلّت بوضوح صارخ مع الشهيد رفيق الحريري في أوج نشاطه وبروز قدراته المميزة؟

ثانياً: من هنا أبدأ، من آخر لقاء لنا معه. كان ذلك في أيلول 1992، حين ذهبنا مع نخبة من علماء مدينة صيدا وجوارها في مسعى يهدف إلى إدخال مرشّح «إسلامي» إلى اللائحة الانتخابية الرئيسية في الجنوب. وكان الجنوب وقتذاك، عند أول انتخابات نيابية بعد الحرب، يشكّل دائرة انتخابية واحدة (سيسامحنا الله على اجتهادنا هذا إن شاء الله). وبعد حوار طويل إلى حدّ ما، تولّى خدام الدفاع المستميت عن دور الرئيس رفيق الحريري كرجل أعمال، إذ لم يكن قد أصبح رئيس حكومة بعد. قارنت عندها بين حماسته الفائقة في الدفاع عن الرئيس الحريري رحمه الله، وبين الانتقادات الحادّة التي أدّت إلى استقالة الرئيس عمر كرامي، من دون أن يكون مسؤولاً حقيقياً عن التردّي الاقتصادي في ذلك الحين. فقد تم اعتماد أسلوب حرق الدواليب وقطع الطرقات وإحداث الفوضى وسيلة لإسقاط الرئيس عمر كرامي والمجيء برفيق الحريري (طبعاً جاء الرئيس رشيد الصلح ولم يأتِ الحريري). وكان هذا الموقف واضحاً جداً في مقالة افتتاحية على عرض الصفحة الأولى لجريدة «السفير» في أواخر تموز 1992، مع إغفال اسم الكاتب، والاستعاضة عنه بـ «كتب المحرر السياسي». أكدت المقالة، بشكل واضح، مسؤولية الرئيس الحريري عن الفوضى التي أسقطت حكومة الرئيس عمر كرامي، كما أشارت الصحيفة بشكل ما إلى أن مصدر معلوماتها هو الدائرة الرئيسية في القرار السوري. استناداً إلى ما عندي من معلومات، وبالمقارنة مع ما سمعناه من نائب الرئيس خدام، قلت له بشكل واضح ومن دون تردّد: «هل هذا رأي الجميع في سوريا»؟ في إشارة واضحة إلى أن موقفه الذي سمعناه يختلف تماماً عن رأي الرئيس الأسد. فغضب لهذا الاتّهام الواضح، وردّ غاضباً: «هل نحن هنا دكاكين في سوريا؟ كلنا بأمر الرئيس الأسد، وأنا تعرفت إلى الرئيس الحريري في مكتب الرئيس الأسد»... إلى آخر بنود لائحة الدفاع عن نفسه التي قدّمها بحماسة وغضب، ثم بدأ بعد ذلك يسترضيني ظنّاً منه ـ استناداً إلى جرأتي في هذا الاتّهام ـ أنني على علاقة مباشرة بالرئيس الأسد، ثم لاحقاً وبعدما تأكّد كما يبدو، أن كلامي الذي واجهته به نابع من موقف شخصي، وليس بسبب علاقة خاصة مع القيادة السورية، أرسل لي عدة رسائل شفهية مع من يعرفني ممن يلتقيهم، ينتقد أسلوبي بالكلام وسؤالي الجريء، بكلّ تواضع أقول: لقد كشفت قبل حوالى عشرين عاماً، شيئاً من الخلل الذي ارتكزت إليه المؤامرة في سوريا، ونقاط الضعف التي خرقت من خلالها المؤامرة البناء السوري الصلب، كما كان يظهر من الخارج وقتها. ولقد أفصحت عن ذلك بشكل واضح في 18 نيسان 2011 في لقاء تضامني مع سوريا في فندق الكومودور في بيروت، وخلال بثّ مباشر على الهواء، من خلال الإشارة إلى أن الأزمة في سوريا سببها أمثال خدام الذين يعملون لحسابهم، من دون مراعاة المصلحة العامة والانسجام مع الأهداف الاستراتيجية الكبرى. وكان مثل هذا الكلام وقتذاك، غاية في الجرأة والوضوح، فيما كان الكثيرون يعدون إلى التملّق ويحصرون المسؤولية بالعامل الخارجي.

هل هنالك مصلحة في ذكر هذا الكلام الآن؟ نعم، فلا يزال الدور السوري موضع نقاش يومي، رغم انكشاف المؤامرة بشكل واضح. ينبغي أن نؤكد أن سوريا أثبتت خلال العقود الماضية أن نظرتها الاستراتيجية هي الأصح والأسلم، لكن تلك الاستراتيجية المتقدمة، غطت عليها «التكتيكات» المرحلية من وقت إلى آخر. كما كان فساد كثير من الضباط يغطي على المبادئ، فضلاً عن الإفراط في استغلال العنف، بغضّ النظر عن الأهداف. وقد نتساءل هنا عن صمود هذا النظام رغم خلل كثير، ذكرنا أمثلة عليه، ورغم أخطاء وخطايا يمكن أن تغيّر مجرى التاريخ... كانّ القدر الإلهي أراد لهذا النظام أن يصمد رغم كلّ شيء لأنه الوحيد بين الأنظمة العربية الذي يدعم المقاومة بشكل واضح، ومن دون الدخول في الحسابات (والله أعلم).

ثالثاً: من هنا نعود إلى البداية، إلى عام 85، بعد التحرير مباشرة، أي انسحاب القوات الإسرائيلية من صيدا وأكثر الجنوب في 16 شباط 1985، حين قدّمنا الإعلام كأبطال محرّرين، بغض النظر عن دورنا الحقيقي في التحرير والذي قد نتحدث عنه في مكان آخر. دُعيتُ فعاليات صيدا، وعلى رأسها سماحة مفتي صيدا الراحل سليم جلال الدين رحمه الله وأكرم مثواه، للقاء مع الرئيس حافظ الأسد كنوع من تكريم لدورهم في طرد العدو الإسرائيلي، وتحريضهم الناس على المقاومة. وتم استثنائي من هذه الدعوة، رغم أن اسمي كان الأكثر تداولاً في وسائل الإعلام في تلك المرحلة، لكنّ تقارير مخابراتية، على ما يبدو، شوّهتْ صورتي ووضعتني في موضع الاتّهام الظالم. وكان على رأس هذه الاتّهامات الباطلة أنني أنوي السيطرة عسكرياً على صيدا، وإلغاء بقية الأطراف، كما فعلت حركة التوحيد قبل ذلك في طرابلس.

ثم بعد فترة قصيرة، زعم ناقل الرسالة أن جمعيات إسلامية دُعيت هي بدورها لزيارة نائب الرئيس السوري، كنوع من النشاط الضروري في ذلك الوقت. دُعيتُ للمشاركة في هذا الوفد، فلبّيتُ، وتبين أن المقصود من دعوة هذه الجمعيات هو أن يتعرف إليّ عبد الحليم خدام في لقاء أراد أن يوجه من خلاله رسائل هي أشبه «بالتوجيهات» بل والاتهام». هكذا، أهمل الجميع وحصر الحديث معي، مستهلاً الكلام بالقول: «ظننت أنك طويل عريض من كثرة ما سمعت عنك». فقلت له مباشرة: «لست أطول مني»، كأنه أراد بذلك أن يكسر الحاجز الرسمي ليسترسل في الكلام على راحته، وكان من جملة ما تحدّث به انتقاد شخصية الشيخ سعيد شعبان رحمه الله ودوره في طرابلس. وقمت بدوري بانتقاد السياسة السورية أيامها، متّهماً إياها أنها تداري التوازنات الدولية على حساب المصلحة اللبنانية ـ السورية المشتركة. فقال لي: «التوازنات الدولية تحت حذائك». استعمل كلمة «كندرتك»، التعبير السوري العامي للحذاء، ثم أردف قائلاً: «هل قرأت سورة آل عمران؟». قلت نعم أحفظها. قال: «في سورة آل عمران قصة العبد الصالح الذي يعلّم موسى عليه السلام ثلاث مسائل لم يكن يعلمها». قلت: «هذه سورة الكهف وليس آل عمران». قال: «نعم نعم».

وأراد بذلك أن يقول إننا نعلم ما لا تعلمون، فعليكم أن تستجيبوا لمواقفنا. وطال الحديث، والملخّص المؤسف أنه كان يعتمد على معلومات مغلوطة ويبني عليها. وهذه أفة أخرى في الدور السوري في لبنان الذي نعود فنؤكّد من جديد، أن الاستراتيجية السورية أثبتت فعاليتها، فلم توقع اتفاقاً مع الإسرائيليين، ولم تخضع للابتزاز الأميركي في الأمور الكبرى، ودعمت المقاومة. وكان ثمن هذا الموقف باهظاً على الدولة السورية، عبر هذه المؤامرة الكبرى التي لا تزال تدور رحاها في الشمال السوري، ونتج عنها كل هذا الدمار، وهذا العدد الهائل من الضحايا. إننا نحيي هذه الاستراتيجية، لكن معظم النار من مستصغر الشرر. ومن هذه الشرارات خدام ومصالحه الشخصية، وطموحاته الفاسدة التي جعلته في نهاية المطاف متآمراً على سوريا، بعدما كان ركناً ركيناً من نظامها، هذا فصل مؤلم ينبغي أن يتم التعبير عنه بكل وضوح، عسى أن تستفيد منه للمراحل المقبلة. فهل من معتبر؟

رابعاً: لا يمكن تلخيص دور عبد الحليم خدام بهذه الكلمات، ولا من خلال هذين اللقاءين فقط. فدوره كبير وواسع ومتعدد. لكن هذا القليل قد يغني عن الكثير، وقد نكتب كل هذه التجربة المريرة لاحقاً... ومع تكرار ما ذكرنا عن الاستراتيجية والتكتيك، يُطرح سؤال مهمّ: هل هنالك جهة من دون أخطاء ومن دون خطايا؟ هل هنالك تجربة كاملة؟ وكما يُطرح سؤال آخر في الفترات العصيبة والفتن، قد نتجاوز الكثير مقابل الهدف الأسمى... فهل هذا ينطبق على ما ذكرناه؟ وسؤال آخر لا يقل أهمية: المنتقدون الأخصام الشرسون للدور السوري هل يستطيعون أن ينتقدوا «حلفاءهم» كما نفعل؟ بل هل يرون أخطاءهم وخطاياهم؟ أم أن قدرتهم على الانتقاد وتوجيه السهام السامة تنحصر في مكان واحد، تختاره مصالحهم ونزواتهم؟ الجواب واضح.

* الأمين العام لاتحاد علماء المقاومة

> يطرح أداء عبد الحليم خدام تساؤلاً كبيراً حول الدور السوري في لبنان، وهو الدور الذي اختلف عليه اللبنانيون اختلافاً كبيراً، ولا يزالون

تقرير

خطّة العدوّ لمواجهة الركود: نستند إلى قوة الاقتصاد!

ليس امراً عابراً أن يطالب 15 خبيراً وباحثاً رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، ووزير الصحة، الحاخام يعقوب ليتسمان، بالخروج التدريجي من الإغلاق، لم يخفِ هؤلاء أن دعوتهم تنبع من خشيتهم أن «يُلحق الإغلاق ضرراً هائلاً بالمجتمع والاقتصاد». واقترحوا التنفيذ ذلك فحوصات مُكثّفة لتشخيص إصابات «كورونا»، تسمح برصد المناطق التي ينتشر فيها الفيروس

علي حيدر

يبرر خبراء وباحثون إسرائيليون في مجالَي الصحة والاقتصاد موقفهم الداعي إلى الخروج التدريجي من إغلاق المرافق الاقتصادية، والعودة إلى سير الحياة العادية، بأن سبب العدوى بفيروس كورونا «بقي مستقراً»، ولذلك يمكن التفكير في «استراتيجية خروج»، وخاصة أنه «لم يعد بالإمكان التعامل مع إسرائيل كلها ككتلة واحدة... يمكن فرض إغلاق على مناطق معينة». يأتي ذلك في أعقاب إعلان خطة اقتصادية تبنّتها الحكومة وعرضها وزير المال الإسرائيلي، موشيه كحلون، تستند إلى توزيع مساعدات بقيمة 80 مليار شيكل (أكثر من 22 مليار دولار أميركي): 40,7 مليار شيكل لقطاع الأعمال، 11 ملياراً للجهاز الصحي والتعامل مع «كورونا»، 20,6 مليار مساعدات للأسر، 7,7 مليارات لتسريع عجلة الاقتصاد.

بموجب الخطة، سيحصل المستقلون وأصحاب المصالح الصغيرة على منحتين شهريتين تصل قيمة الأولى (آذار/ مارس) إلى 6000 شيكل، وقد تصل التالية إلى 8000، كما سيحصل أصحاب المصالح التجارية المتضررة على تخفيضات كبيرة على ضرائب المسقفات للمصالح التجارية المتضررة، وكذلك إعفاؤهم من الدفع من آذار/ مارس حتى أيار/ مايو. إضافة إلى ذلك ستقدم وزارة المال تسعة مليارات شيكل عبر تأجيل الدفوعات المفروضة على المصالح التجارية، وتأجيل الدفوعات المقدمة إلى الشركات الحكومية الصغيرة والمتوسطة. ويتواصل النقاش بين خبراء الصحة، والاقتصاد، علماً بأن الخطة صاغتها وزارة المال، و«المجلس الوطني للاقتصاد»، و«بنك إسرائيل»، بالاستناد إلى المعادلة التي حددها محافظ البنك، البروفسور أمير يارون، وهي أنه «من دون صحة لا يوجد اقتصاد، لكن دون اقتصاد لن تكون هناك صحة». وقال يارون: «عمق الضرر على الاقتصاد سيتقرر وفقاً لطبيعة السياسة الاقتصادية». مع ذلك، وفق بيانات «بنك إسرائيل» وتقديراته، ستؤثر هذه الأزمة في النمو وستزيد البطالة كثيراً، فيما انعكس على العام الماضي، وكذلك في توسيع الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. كما استقر سوق العمل عند مستوى التشغيل الكامل تقريباً في 2019، وبذلك وصل معدل البطالة إلى أدنى مستوى له منذ عقود. أيضاً بلغ العجز الحكومي العام الماضي 3,7% من الناتج الإجمالي، أي أنه تجاوز سقف العجز من الناتج وكذلك العجز في 2018 بنحو 0,8%. وبالتزامن، انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنقطة مئوية واحدة بعدما بلغت 59,9% من الناتج الإجمالي.

> **هذا الرهان قائم على أزمة قصيرة، لكن امتدادها لشهور يعني نتائج مغايرة**

رغم الأرقام السابقة، من الواضح أن تداعيات «كورونا» تتوالى بوتيرة متسارعة في إسرائيل والساحة العالمية التي تؤثر مباشرة في مستوى النمو الإسرائيلي، ما يعني أن أرقام هذه السنة ستكون مختلفة كثيراً عن الماضية. في هذا الإطار، كانت «المالية» قد حذّرت من أن الإغلاق التام سيرفع تكلفة الأزمة الحالية إلى 140 مليار شيكل (نحو 39 مليار دولار)، علماً بأن الموازنة العامة في 2019 بلغت 479,6 مليار شيكل (نحو 133 مليار دولار)، بمعدل خسارة 10% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي وقت سابق، ذكرت «مصلحة التشغيل الإسرائيلية» أن نسبة البطالة ارتفعت إلى 22,7%، إذ بلغ إجمالي المتعطلين عن العمل 944,832 طالب عمل. وبخصوص ارتفاع نسبة العجز إلى 7%، كما قدر «بنك إسرائيل»، قلّل المحافظ، ياروِن، من خطورة ذلك، قائلاً: «هذا حدث مؤقت، ويمكن العودة إلى المسار الطبيعي في العام المقبل، لأن المنظومة البنكية صامدة ومستقرة»، مضيفاً: «تخصيص الموارد أمر مطلوب راهناً حتّى لو كان على حساب زيادة العجز. هذا ما تفعله الحكومات في جميع أنحاء العالم على نطاق واسع، وهذا هو الوقت المناسب لفعله هنا أيضاً». يذكر أن البنك ضخ سيولة تقدّر بمليارات الشواكل لخفض أسعار الفائدة للشركات والأسر، كما تدخّل في سوق العملات الأجنبية للتخفيف من التقلّبات الشديدة في سعر الصرف.

يبدو من هذه الأرقام أن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي ستكون كبيرة، لكنها قابلة للاحتواء استناداً إلى ما يتمتع به من «عناصر قوة»، لكن نقطة الارتكاز في كل ما يتعلق بالتقديرات حول نتائج هذه الخطة تتصل فقط بالقريب المدى، وهو ما أقر به ياروِن عندما قال إن الخطة «تقلّل من غياب اليقين بشأن المستقبل القريب. يحتاج الاقتصاد الآن، وبخاصة قطاع الأعمال، إلى أقصى قدر من اليقين الاقتصادي الذي يمكن أن توفّره الحكومة». وكما في الولايات المتحدة وأوروبا وبقية العالم، يرتهن العامل الأساسي الذي سيُحدّد حجم الخسائر ومفاعيلها على الواقع الاقتصادي والاستراتيجي بعوامل متغيرة تتصل بنجاح الإجراءات في الحد من انتشار «كورونا»، وفي الوقت نفسه القدرة على الحفاظ على نشاط اقتصادي جيد، وبالتأكيد المدى الزمني الذي ستستغرقه الأزمة إلى حين إيجاد حل جذري لها، في حين أن الخشية لدى المسؤولين والخبراء هي من تآكل صمود الاقتصاد الإسرائيلي في حال استمرار الأزمة لأشهر.

ضخ «بنك إسرائيل» سيولة بمليارات الشواكل وتدخّله في سوق العملات الأجنبية (أ ف ب)

تقرير

«صياغة فضفاضة» تخرّج حكومة إسرائيلية

لا يغير التعثر الذي واجهته مساعي تشكيل الحكومة الإسرائيلية في اللحظات الأخيرة من حقيقة أن الاتجاه العام لهذا المسار يتحرك بوتيرة متسارعة نحو الإعلان الرسمي عن ولادتها الذي يمكن صدوره في أي وقت.

وإذا ما تجاوزنا مناورة الساعة الأخيرة لرئيس أزرق أبيض بني غانتس، حول لجنة القضاة وتحت شعار الدفاع عن الديمقراطية، من الواضح أنه بات إعلان الحكومة الإسرائيلية الجديدة مسألة بروتوكولية بعدما تم الاتفاق، الذي لم يكن مستبعداً في أي وقت، حول جميع القضايا الخلافية، بما فيها فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة المحتلة، ورئاسة الكنيست، وتوزيع الحقائب الوزارية، وآلية تعيين القضاة. بموجب ذلك، تمت صياغة مسوّدة أولية للاتفاق الائتلافي، ما يعني أنه لم يعد ينقص سوى التوقيع والإعلان. وأوضحت التقارير الإعلامية العبرية أن الحكومة ستضم 30 وزيراً، يجري لاحقاً توسيعها لتشمل 34 وزيراً بعد انتهاء الأزمة التي نتجت عن فيروس كورونا، على أن يُعيّن الوزير ياريف لفين (من حزب «الليكود») رئيساً للكنيست (من بعد بيني غانتس)، فيما تُمنح قائمة «أزرق أبيض» حرية الاختيار بين حقيبتي التعليم والخارجية.

وبشأن ما قيل عن خلافات بين الطرفين بخصوص الموقف من فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة، بموجب «صفقة القرن» الأميركية، نصّ الاتفاق على أن ذلك سيتم خلال شهرين ونصف شهر من عمل الحكومة المرتقبة، بعد «التشاور» مع رئيس التحالف بيني غانتس، وبموافقة الأميركيين، فيما سيمنح أعضاء الكنيست من الكتلتين، «الليكود» و«أزرق أبيض»، حرية التصويت في الحكومة على القرارات المتعلقة بهذا الشأن. ونص البند الذي يتعلق بفرض السيادة الإسرائيلية على أن «رئيس الحكومة ورئيس الحكومة المستقبلي (التناوب) سيعملان بالاتفاق التام مع الولايات المتحدة وإدارة حوار مع المجتمع الدولي، مع الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية واتفاقات السلام». وعلى أن رئيس الحكومة المخوّل طرح القرارات المتعلقة بمسألة السيادة هو الأول ـ بنيامين نتنياهو. بموجب اتفاق التناوب. هكذا، يكون الطرفان قد أدخلا في الصيغة ما يسمح لهما بتسويق أن كل واحد منهما استطاع أن يفرض ما يلبي نسبياً مطالبه. وبعد الاتفاق، تحدث نتنياهو مع رئيس «مجلس المستوطنات» في الضفة، دافيد الحياني، لطمأنته إزاء التفاهمات مع غانتس حول مسألة السيادة، وتعهد له بأن الحكومة التي ستتألف ستعمل على فرض السيادة في الأشهر القريبة المقبلة. في أعقاب ذلك، أعرب الحياني عن ثقته بنتنياهو، مؤكداً أن المستوطنين يعتمدون عليه لكونه مصمّماً على دفع الموضوع قدماً.

سيكون المخوّل طرح القرارات المتعلقة بمسألة «السيادة» هو نتنياهو بموجب اتفاق التناوب (أ ف ب)

وكما هو متوقع في القضايا التي يتعذر فيها التوصل إلى حلول صريحة وواضحة، تم اعتماد صيغة فضفاضة بشأن تعيين القضاة، ما يمنح الأطراف تفسيرها بأكثر من معنى، ويدفعهم إلى بحثها لاحقاً، واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق. هنا تفيد التقارير بأنه تم التوصل إلى اتفاق حول تشكيلة اللجنة لتعيين القضاة، وتقرر بعد تراجع «الليكود» عن مطالبه ألا يتمتع الأخير بحق النقض للشخصيات التي ستُعيّن في اللجنة. في ضوء ذلك، علّقت مصادر في الحزب على مخرجات المفاوضات بأنها «انتصار ساحق لليكود»، موضحة أنه في كل الأحوال «لم يكن نتنياهو سينفّذ عملية ضم مناطق في الضفة إلى السيادة الإسرائيلية من دون موافقة الأميركيين، فضلاً عن أن غانتس لا يملك حق النقض في هذه المسألة». وحول مضمون الاتفاق، قالت المصادر إنه تمت صياغته «بما يلبي شروط الليكود... مع نوع من الاحترام والكلمات المنمّقة».

قبل ذلك، صدرت مواقف معارضة تصف ما جرى بأنه رضوخ مخزٍ لليمين، وأن الحكومة التي ستتألف لن تؤدي سوى إلى توسيع الاستيطان. وحول التهديد الذي سبق أن وجّهه حزب غانتس، قبل التقدم السريع في المفاوضات، بسنّ قوانين ضد نتنياهو إن لم يتم التوصل إلى اتفاق على الحكومة «خلال ساعة»، علّق رئيس كتلة «الليكود»، عضو الكنيست ميكي زوهر، بأن هذا التهديد يذكّره بـ«أفلام المافيا»، علماً بأن «أزرق أبيض» نفى وجود تهديد من هذا النوع.

ع. ح

إيران

الاقتصاد في مهب الوباء: خامنئي يفتح الصندوق السيادي

تكافح طهران على أكثر من جبهة، بغية الاحتفاظ بالقدرة على مواجهة تبعات جائحة «كورونا». الاقتصاد المنهك بالأساس بفعل الحصار وتغليظ العقوبات الأميركية، وجد نفسه بعد انتشار الوباء المستجد أمام أزمة مضاعفة، لتأتي «حرب

> **روحاني لماكرون: تفعيل الآلية «أمر إيجابي لكنه غير كاف»**

الأسعار» النفطية وتلوّح بتعمّق الأزمة. كل ذلك ألجأ القيادة في طهران إلى خيارات ثلاثة: الاقتراض من صندوق النقد الدولي، حثّ أوروبا على تفعيل آلية التبادل، وأخيراً اللجوء إلى الصندوق السيادي.

في مؤشر على حجم الأزمة الاقتصادية في إيران، من جرّاء انعكاسات وباء «كورونا» تحت الحصار وتراجع أسعار النفط، وفي قرار نادر، أصدر المرشد علي خامنئي موافقته على السحب من صندوق الثروة السيادي. يجيز قرار خامنئي سحب مبلغ مليار يورو من الصندوق، لتستخدم كمساعدات على إجراءات مواجهة انتشار وباء «كورونا» وتبعاته. وستتركّز مصاريف المبلغ على: تلبية حاجات وزارة الصحة، إلى جانب دعم صندوق تأمين خاص لمكافحة البطالة. وبعد القرار تلبية لدعوة حكومة الرئيس حسن روحاني، إذ أعلن الأخير نهاية آذار الماضي أن حكومته تسعى للحصول على هذه الموافقة. يشار إلى أن الصندوق السيادي الإيراني، الذي أنشئ عام 2011، ويغذّى من قرابة 20% من عائدات النفط والغاز، مستقل عن الموازنة الحكومية. لا يعرف بدقة ما يحتويه الصندوق، إلا أن المعلن هو أكثر من 60 مليار دولار من العملات الصعبة، ويتطلّب السحب منه إذن المرشد، وتتعامل معه إيران كاحتياطي استراتيجي، وقلّما تلجأ إليه سوى في حالات كالكوارث الطبيعية أو الاستثمارات المستقبلية المهمّة.

في الموازاة، رحّب روحاني، أمس، في اتصال مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، بتفعيل الدول الأوروبية آلية «إينستكس» للتبادل التجاري، الهادفة إلى الالتفاف على العقوبات الأميركية. وفيما اعتبر الرئيس الإيراني الخطوة «أمراً إيجابياً»، شدّد في الوقت عينه على أنه «غير كاف»، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية. ورأى أن هذا المسار «لا ينبغي أن يقتصر على السلع الطبية والغذائية، بل ينبغي الاستفادة منه لتوفير جميع حاجات البلاد». ولفت روحاني إلى أن «مكافحة هذا المرض (كورونا) في ظروف الحظر هي أصعب على إيران من سائر الدول»، مضيفاً: «رغم أن الحكومة الأميركية بفرضها إجراءات الحظر اللاقانونية على إيران قد انتهكت القرارات الدولية، فإنها تنتهك في ظروف اليوم أيضاً بإجراءاتها قرارات الصحة المصادق عليها من قبل منظمة الصحّة العالمية للعام 2005». من جهته، وبحسب الوكالة، أشار ماكرون إلى رغبة فرنسا في توسيع التعاون الشامل مع إيران، واعتبر الخطوات المتخذة ببدء آلية «إينستكس» إيجابية، معرباً عن أمله في أن تزيد التجارة بين إيران وأوروبا. يذكر أن الترويكا الأوروبية (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا) كانت بدأت الالتفاف على العقوبات الأميركية، عبر تفعيل الآلية المذكورة، الثلاثاء الماضي، إلا أن إجراءاتها اقتصرت على تصدير معدات طبية.

في الأثناء، لا تزال طهران تنتظر طلبها المقدم إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة خمسة مليارات دولار لمكافحة «كورونا». وأوضح بيان للبنك المركزي، أمس، أن الطلب لا يزال في مراحله الإدارية، نافياً التوصّل إلى جواب بعد. البيان جاء بعد يوم على إشارة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني، إلى عرقلة طلب طهران الحصول على القرض، معتبراً ذلك «جريمة ضد الإنسانية». الاتهام نفسه وجّهته الخارجية الإيرانية لواشنطن، مشيرة إلى عرقلة الأخيرة للطلب وتسييس الملف.

الظروف السياسية المحيطة بأزمة طهران الاقتصادية، تلخّصها وزارة الخارجية الإيرانية، على لسان المتحدث باسمها عباس موسوي، بأنه استغلال أميركي لأزمة «كورونا» لجر طهران إلى طاولة المفاوضات. وفي معرض تجديد رفض بلاده المساعدات الأميركية، قال موسوي أمس: «إن كانت الولايات المتحدة لا تريد رفع العقوبات فعليها إلا تعيق مساعدات الدول الأخرى لنا».

(الأخبار)

استراحة

كلمات متقاطعة 3421

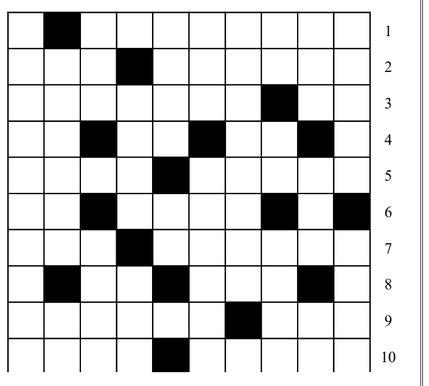

أفقيا

1- مطرب سوري شهير – 2- عاصمة أوروبية – قبل اليوم – 3- بذر الأرض – عائلة سياسي ومستشار نمساوي راحل – 4- حرف نصب – جنون – خاصتها بالأجنبية – 5- يختلط الشراب بالماء – إحدى القارات – 6- إسم الإصبع الصغير في اليد – تعب واعيا – 7- الفريد من نوعه وما قلّ وجوده – فرخ الدجاج عند خروجه من البيضة – 8- طبيب إنكليزي إكتشف التلقيح ضد الجدري – إشتاق إليه – 9- ريح طيّبة – كاتب فرنسي هزليّ كبير إشتهر بنقده الأخلاقي والإجتماعي في أسلوب ضاحك ساخر – 10- ممثّلة مصرية راحلة – مرفأ إيطالي من أهمّ مرافئ المتوسط بعد مرسيليا

عمودياً

1- صفة مخطط رهيب – فاقد السمع – 2- صاحب وصديق – فلوس ودراهم – للنداء – 3- حفر البئر – عدّ واحصى – عائلة رئيس إيراني سابق – 4- فاتح تاريخي شهير أنشأ الأمبراطورية المغولية وأخضع جميع الدول بين الصين والبحر الأسود – 5- عشّ الطائر – سلك الدرك – 6- إسم مملكة تايلند قديماً – ربط الصرّة – 7- نقيض يمين – ندف القطن حتى خلص الحبّ منه – 8- آلة يستعملها الحطاب – جبل في سلسلة جبال لبنان الغربيّة – 9- عاصمة اميركية – أنت بالأجنبية – 10- شبه جزيرة جبليّة على المتوسط تشمل معظم الأراضي التركية وتُعرف بالأناضول

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بورت ستانلي – 2- شو ان لاي – 3- بريسلي – كلب – 4- بودّ – ناس – 5- أجناس – كونت – 6- خندريس – 7- الأبعد – بل – 8- حيّة – سانّ جود – 9- أزّ – عرفي – لي – 10- كابري – أمون

عمودياً

1- بوبيان – حال – 2- روج – ايرا – 3- رشيد نخلة – 4- توسكانا – عز – 5- سال – سدّ بسري – 6- تنّين – رعاف – 7- ال – أكيدنيا – 8- ناكسوس – 9- ليل – بولو – 10- بيت الدين

sudoku 3421

8	6	7		3				5
			6	2	1			
3		2				9	6	4
			8		6	2		
9			2	4	7			6
4	2	9		7				8
			5	8	4			
6						4	1	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3420

3	9	1	6	5	7	4	8	2
7	4	8	9	2	3	6	1	5
5	2	6	8	4	1	3	7	9
6	8	7	3	9	2	5	4	1
2	1	5	4	7	6	9	3	8
9	3	4	1	8	5	2	6	7
4	5	3	7	1	9	8	2	6
8	7	2	5	6	4	1	9	3
1	6	9	2	3	8	7	5	4

مشاهير 3421

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم رياضيات أميركي وأستاذ متقاعد بجامعة ستانفورد. يعتبره الكثيرون الأب الروحي لعلم تحليل الخوارزميات حيث ساهم في تطوير أساليب رياضية جديدة

4+5+2+3+11 = الصنم ■ 6+10+3+8+9 = مؤسس الصليب الأحمر ■ 1+8+7+9 = قائم وغامق

حل الشبكة الماضية: **رضوان الكاشف**

إعداد
نعوم مسعود

زمن الوباء

بين تسييس الفيروس والرسائل المتناقضة

الإعلام المصري «صرع» الكورونا: الدنيا ربيع والجوّ بديع...

القاهرة ــ عصام زكريا

ما هو السيناريو الأسوأ في البلاد التي حلّ فيها كورونا ضيفاً ثقيلاً؟ هو التجاهل والتعتيم والتقليل من تداعياته خشية على المصالح الاقتصادية أو «السمعة» السياسية. ما هو السيناريو الأسوأ للعلاقة بين وسائل الإعلام وكورونا؟ هو تحوّل هذه الوسائط عن دورها الأساسي للكشف عن الوقائع والأرقام إلى «التغطية» على هذه الوقائع والأرقام بإنكارها والتقليل من خطورتها.

بعد مرور أشهر على كارثة كورونا، بات واضحاً أنّ الإعلام كان خط المواجهة الأول، حتى قبل العلم والطب، لمحاربة الوباء القاتل، وفي كل مكان حلّ فيه الوباء، من الصين إلى الولايات المتحدة الأميركية مروراً بإيران و إيطاليا وألمانيا. الفارق كان جلياً بين تعامل وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومات والقوى الاقتصادية، وبين وسائل الإعلام الحرة ـ نسبياً بالطبع ـ التي نبهت العالم أولاً إلى وجود المرض وبؤر انتشاره، ثم إلى خطورته وضرورة وكيفية الوقاية منه.

قبل أسابيع من وصول «كوفيد 19» إلى مصر، كان واضحاً أن الإعلام المصري، الذي يعاني من حالة هزال عام، ومن تسييس غير مبرّر لمعظم الموضوعات، حتى قضايا الفن والرياضة، كما ظهر مثلاً في ما يتعلق بـ«أغاني المهرجانات» وقبلها انكماش صناعة الأعمال الدرامية، أو في ما يتعلق بالمشاكل التي دبّت بين فريقي الأهلي والزمالك، وقبلها التعامل مع البطولة الأفريقية التي أقيمت في مصر... كان واضحاً أن إعلاماً تابعاً لا يملك من أمره قراراً، سيكون من الصعب عليه التعامل مع وباء عالمي لا سبيل إلى مواجهته سوى بالعلم وإعلام جاد جريء وكاشف.

منذ اللحظة صفر لبداية أول إعلان عن دخول الفيروس إلى مصر، بدت النزعة الإنكارية، الدفاعية، المصحوبة باتّهامات شديدة للإخوان المسلمين والمعارضين في قطر وتركيا بنشر الشائعات وحتى تعمّد نشر المرض بين صفوف المصريين!

من ناحية ثانية، لم تدّخر جحافل «المعارضين» في قطر وتركيا أي جهد لإخفاء نواياها السيئة، بنبرة عالية من الترصد والشماتة وتعمّد بث الأكاذيب، كما لو كان فخّا وقع فيه الإعلاميون المصريون بسهولة، فتحول خطابهم إلى موقف الإنكار الدفاعي والهجوم المضاد على «مرتزقة الجزيرة» وغيرها من القنوات الإخوانية، حتى لم يعد هناك مساحة تذكر لتغطية مراحل دخول الفيروس وانتشاره أو رصد وتقييم طرق مواجهته، كما يفعل الإعلام في معظم بلاد العالم.

ظهرت تلك النزعة الإنكارية منذ ردة الفعل الأولى على بعض الأخبار عن أجانب تبيّن إصابتهم بالمرض عند عودتهم من الخارج. ظلت هذه المقاطع، ومؤكّداً أنها قديمة، تعود إلى اليوم الأول للحظر، وأنها لم تعد موجودة على الإطلاق، بعد الجهود التي بذلتها وزارته. وانتهى الأمر بمشادّة حادة وإغلاق الوزير الهاتف في وجه المذيع.

خلال الأيام التالية، كانت مواقع التواصل تبث مزيداً من مقاطع الفيديو للزحام البشري في وسائل النقل والمحاكم والمستشفيات والمصارف وغيرها من أماكن العمل، بخلاف التجمعات البشرية داخل الأحياء الشعبية، لاحتفالات أو مناسبات عزاء أو تجمعات صلاة سرية تقام داخل الأفنية الخلفية للبيوت. كما بثت أخباراً عن أماكن ظهرت فيها الإصابات، ومنها مستشفى معهد الأورام، الذي خرج مديره نافياً صحة هذه الأخبار على مدار أيام، قبل أن يستفحل الأمر داخل المعهد. وفي مكالمة مع المذيع عمرو أديب ليلة الجمعة الماضية، انهارت مقاومة مدير المعهد فجأة واعترف بوجود إصابات بين طاقم الأطباء والممرضين، وأعلن أن المستشفى سيتم إغلاقه لأيام في وجه المرضى لإجراء اختبارات لكل العاملين فيه. كما ذكر أن هناك مستشفيات «كثيرة جداً» ظهرت فيها حالات مماثلة، وهو ما أصاب المذيع بصدمة لم يعرف كيف يتصرف معها، فقام بإعلان فاصل، تخللته عشرات من الإعلانات، قبل أن يعود ليُنهي الحلقة من دون أي تعليق على ما حدث. لكن خطورة الواقعة التي حاول المسؤولون في المعهد إخفاءها وتجاهلها الإعلام لأيام، انفجرت في صباح اليوم التالي، حيث يجري حالياً تحقيق جنائي في الواقعة، في الوقت الذي تواصل فيه بعض القنوات الاكتفاء بعرض إنجازات الدولة كما فعلت إحدى القنوات التي خصصت فقرتها المسائية الرئيسية لاستعراض العمل في قسم مكافحة الشائعات في مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء.

مع ارتفاع أعداد الحالات، ودخول مصر المرحلة الثالثة من انتشار المرض، وجد هؤلاء الإعلاميون أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه. زادت نسبة التغطية العالمية في فضائيات معروف أنها لم تشغل نفسها يوماً بما يجري في العالم، وفي الوقت نفسه زادت مساحة الإعلانات عن السلع الاستهلاكية وعن مؤسسات جمع التبرعات بشكل مذهل، بمثال ما تراه خلال شهر رمضان. أدرك هؤلاء المعلنون ومسؤولو القنوات أن الناس حبيسو منازلهم، يتلهفون لسماع خبر جيد أو سيئ على الفضائيات، واستغلوا هذا الوضع أسوأ استغلال للإعلان عن منتجاتهم أو لابتزاز المشاعر وجمع التبرعات!

وما بين محاولة رفع الروح المعنوية وبث التفاؤل بين المواطنين وتحذيرهم من السيناريوهات الأسوأ، لا يزال الإعلام المصري عاجزاً عن أخذ زمام المبادرة والقيام بدوره الصحافي التنويري بكشف الحقائق من دون تهوين أو تهويل!

وسائل الإعلام تردّد هذه الرسالة حتى بعد إعلان ما يشبه حالة الطوارئ، مع بعض الإضافات التي تمثلت في: نشر تعليمات الوقاية الطبية وإجراءات الحظر الأمنية وتحذير المواطنين من مخالفتها، وإظهار الجهود الجبارة التي تبذلها أجهزة الدولة في سبيل مواجهة المرض وتوفير احتياجات المواطنين وإعادة المصريين العالقين في الخارج وحتى قيام وزارة الداخلية بتخصيص سيارات تبث الأغاني الوطنية في شوارع القاهرة والجيزة ليلاً لتسلية المواطنين. وأخيراً التركيز على البلاد التي ينتشر فيها المرض مثل إيطاليا وإسبانيا، والاستعانة بمراسلين

> **كانت الرسالة الرسمية التي يُراد توصيلها إلى المواطنين ان الوضع على ما يرام ومصر آمنة سالمة**

وضيوف من هذه البلاد بشكل شبه يومي، للتأكيد على أن مصر أفضل حالاً بكثير وأنها «محروسة» ولا داعي للقلق.

هذا التناقض بين الرغبة في تخويف المواطنين ليتّخذوا حذرهم والرغبة في تطمينهم وعدم بث القلق فيهم، خلق حالة من البلبلة لدى الإعلاميين أنفسهم، الذين كانوا يقولون الشيء وعكسه في المقال نفسه أو البرنامج التلفزيوني نفسه.

من المعروف أن الإعلام التلفزيوني في مصر ينقسم إلى إعلام حكومي رسمي وإعلام «خاص». الإعلام الرسمي بمثله «ماسبيرو» بقنواته العامة والإقليمية، وقد بات هذا التلفزيون عاجزاً، بفعل فاعل، خلال السنوات العشر الأخيرة، بحيث لم يعد له دور تقريباً. أما الإعلام «الخاص»، فيتمثل في بعض الفضائيات التي تملكها شركات، معظمها، إن لم يكن كلّها الآن، أصبح في قبضة الدولة وتحت سيطرتها. ورغم كثرة هذه القنوات، هناك قناة إخبارية واحدة، يُكتفى فيها ببرامج «كلامية» يقدمها مذيعون مشهورون يبثّون خلالها الأخبار والآراء والتحليلات ويستضيفون بعض المصادر لإبداء الرأي. ومن بين هؤلاء عمرو أديب، وليس الحديدي، وأحمد موسى، وشريف عامر، وأماني الخياط، ووائل الإبراشي الذي انتقل أخيراً من قناة «دريم» الخاصة إلى تلفزيون «ماسبيرو» الرسمي في محاولة لإعادة الحياة لتلفزيون الدولة، بخاصة بعد وجود وزير إعلام جديد.

هذه المحاولة مُنيت بانتكاسة مضحكة مع أول اختبار لها، عندما قام الإبراشي في حلقة بثّت بعد أيام من قرارات حظر التجول، بعرض مقاطع فيديو للزحام في المترو والقطارات. كان الهدف من بث هذه المقاطع، التي انتشر عشرات منها على مواقع التواصل الاجتماعي، هو تحذير المواطنين من التزاحم وإلقاء اللوم عليهم، وهي نغمة أخرى عزف عليها بعض الإعلاميين. وقد اتصل الإبراشي بوزير النقل كامل الوزير ليعلّق على هذه المقاطع، وإعلان الإجراءات التي اتّخذتها الدولة لمواجهة هذا التزاحم. لكن المفاجأة كانت في ردة فعل الوزير، الذي انهال لوماً على المذيع، نافياً صحة هذه المقاطع، ومؤكّداً أنها قديمة، تعود إلى اليوم الأول للحظر، وأنها لم تعد موجودة على الإطلاق، بعد الجهود التي بذلتها وزارته. وانتهى الأمر بمشادّة حادة وإغلاق الوزير الهاتف في وجه المذيع.

خلال الأيام التالية، كانت مواقع التواصل تبث مزيداً من مقاطع الفيديو للزحام البشري في وسائل النقل والمحاكم والمستشفيات والمصارف وغيرها من أماكن العمل، بخلاف التجمعات البشرية داخل الأحياء الشعبية، لاحتفالات أو مناسبات عزاء أو تجمعات صلاة سرية تقام داخل الأفنية الخلفية للبيوت. كما بثت أخباراً عن أماكن ظهرت فيها الإصابات، ومنها مستشفى معهد الأورام، الذي خرج مديره نافياً صحة هذه الأخبار على مدار أيام، قبل أن يستفحل الأمر داخل المعهد. وفي مكالمة مع المذيع عمرو أديب ليلة الجمعة الماضية، انهارت مقاومة مدير المعهد فجأة واعترف بوجود إصابات بين طاقم الأطباء والممرضين، وأعلن أن المستشفى سيتم إغلاقه لأيام في وجه المرضى لإجراء اختبارات لكل العاملين فيه. كما ذكر أن هناك مستشفيات «كثيرة جداً» ظهرت فيها حالات مماثلة، وهو ما أصاب المذيع بصدمة لم يعرف كيف يتصرف معها، فقام بإعلان فاصل، تخللته عشرات من الإعلانات، قبل أن يعود ليُنهي الحلقة من دون أي تعليق على ما حدث. لكن خطورة الواقعة التي حاول المسؤولون في المعهد إخفاءها وتجاهلها الإعلام لأيام، انفجرت في صباح اليوم التالي، حيث يجري حالياً تحقيق جنائي في الواقعة، في الوقت الذي تواصل فيه بعض القنوات الاكتفاء بعرض إنجازات الدولة كما فعلت إحدى القنوات التي خصصت فقرتها المسائية الرئيسية لاستعراض العمل في قسم مكافحة الشائعات في مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء.

مع ارتفاع أعداد الحالات، ودخول مصر المرحلة الثالثة من انتشار المرض، وجد هؤلاء الإعلاميون أنفسهم في موقف لا يحسدون عليه. زادت نسبة التغطية العالمية في فضائيات معروف أنها لم تشغل نفسها يوماً بما يجري في العالم، وفي الوقت نفسه زادت مساحة الإعلانات عن السلع الاستهلاكية وعن مؤسسات جمع التبرعات بشكل مذهل، بمثال ما تراه خلال شهر رمضان. أدرك هؤلاء المعلنون ومسؤولو القنوات أن الناس حبيسو منازلهم، يتلهفون لسماع خبر جيد أو سيئ على الفضائيات، واستغلوا هذا الوضع أسوأ استغلال للإعلان عن منتجاتهم أو لابتزاز المشاعر وجمع التبرعات!

وما بين محاولة رفع الروح المعنوية وبث التفاؤل بين المواطنين وتحذيرهم من السيناريوهات الأسوأ، لا يزال الإعلام المصري عاجزاً عن أخذ زمام المبادرة والقيام بدوره الصحافي التنويري بكشف الحقائق من دون تهوين أو تهويل!

تحية

محمد شمس الدين ساموراي انتحر بطريقته

فصيح كيسو *

منذ بداية الثمانينات، التقيت بمحمد شمس الدين في «معهد الفنون» في الروشة. كان يدرس الفن وكنت أدرس التصميم. وعند تخرّجه، كان الأول على دورته في الفن، وأنا الأول على دورتي في التصميم. ترسخت بعدها تدريجاً صداقتنا. عندما كنت أعيش في بيروت أو خارجها، كان هناك ثلاثة أصدقاء، كلما وطئت قدماي شارع الحمراء كنت أبحث عنهم في المقاهي. فادي أبو خليل الذي قرّر الاختفاء من المشهد الثقافي، وبالتالي انسحب من شارع الحمراء بإرادته، ساحباً أعماله التجريبية في المسرح والشعر إلى خندق العزلة التامة. ونزيه خاطر الذي غادر وغادرت كلماته التي أسعدت الكثيرين وأزعجت البعض. وحسب متابعاتي له، كان يتغلغل في نصه بمهارة نقدية مختلفة عن غيره من النقاد. يكتب بحذاقة ومهارة بحثية عند تناول مواضيعه ومتابعة دؤوبة للمشهد الثقافي اللبناني بشكل خاص والعربي عامة. فهو كان مدافعاً عن ثقافة بيروت كما كان يدافع مقاتلوها عنها.

محمد شمس الدين غادر هذه الدنيا أيضاً. فموت أو مصرع هذا الفنان الذي قال عنه نزيه خاطر في عام 1990 إنه «يكثّف الشعور المأساوي بالعزلة أمام الفراغ» والذي اعتبره من المجربين في تكوين لغة إبداعية في التشكيل إلى جانب فصيح كيسو ـ الفوتوغراف وقتها ـ وذلك في الحلقات التي ظهرت في جريدة «النهار» بعنوان: «بيروت الآن يا أقلام بيروت» خلال صيف 1990. هذا التجريب لدينا كاصدقاء، ربما كان ناتجاً عن تجاور استديوهاتنا في شارع عبد العزيز في منطقة الحمراء. كانت الحياة الفوضوية التي عشناها في حروب بيروت الصغيرة والكبيرة مقرونة بالتجارب الفنية. الفوضى التي انعكست علينا تجريبياً، والتي تأسّس مناخها منذ كنا طلبة في ذات المعهد ورسخ جذورها فينا المسرحي رئيف كرم والفيلسوف عادل فاخوري الذي غادر هذا العالم بدوره.

فوضى الحياة في أجواء العنف المقرونة بالتجريب في إنتاجنا الثقافي والمعرفي، كنا نعمل معاً، شمس وأنا، في المسرح التجريبي وفي تصميم أغلفة الكتب والإعلانات ومجلات الأطفال وتخطيطات الكتب، إلى جانب إنتاجنا الفكري الخاص «لتكوين لغة إبداعية هي في نظرهم الأفضل الآن لصياغة نص يحمل بصماتهم والصدى لمنى عيشهم في المدينة» كما كتب نزيه خاطر.

معاً في معهد الفنون في الروشة وأمام «المبنى الكارثي فنياً» كما وصفه الفنان رفيق شرف، عندما كان مديراً للمعهد، كنا نتسكّع ونبصبص على الطالبات، ونجرّب ونبتكر منذ كنا زملاء في الدراسة ويرافقنا من قسم التمثيل والمفتش في الأمن العام وقتها حسن زبيب الذي كان يتقمص دور روبرت دي نيرو في فيلم «سائق التاكسي»، وقد اختفى في الثمانينات بدوره تاركاً بيروت وراءه ورحل إلى باريس ليتحول إلى صناعة الفيلم الوثائقي. امتدت تجاربنا كلّ بمفرده منذ كنا طلبة إلى أن أصبحنا فنانين محترفين نتناقش في أعمالنا ونجرب في استديوهاتنا وتتوسع لقاءاتنا وحواراتنا مع بعض الفنانين الجريئين الزائرين من المنطقة الشرقية إلى منطقتنا الحمراء التي أصبحت مدينتنا الضيقة نتيجة لتقطيع أوصال بيروت وحصصتها. ننام فيها ونتردّد إلى مقاهيها بين «الويمبي» و«المودكا» و«الهورس شو» حيث نلتقي وفي «شي اندريه» البار والمطعم الصغير الذي كان أول الأمكنة التي أبحث فيها عن شمس عندما افتقده، والذي دائماً كان يدعوني إلى مشاركته الكأس.

ومع انتهاء حروب بيروت، رحلت منها وبقي شمس يجرب في مدينة أحبّها، وأنا بدوري واصلت التجريب في مدن الغرب، متنقلاً من ملبورن المدينة الأسترالية إلى سيدني ونيويورك. ومع بناء بيروت المهدمة، استمر الفنان في تجربته متنقلاً بين الأساليب والموضوعات الفنية. وبالرغم من إقامته معارض عدة، إلا أنّه لم يصل إلى مبتغاه، فالهدف لم يكتمل لأسباب كثيرة ومن أهمها التعلق بالثقافة العربية وأفكاره اليسارية في مدينة سعت بعد انتهاء حروبها لأن تنفض كل تاريخها، وتلبس رداء الـ«داون تاون»، ولمّ لا، إلا أنّ الاتجاه تعاكس مع ثقافة الفنان وفلسفته الفنية. تعاكست هذه الإرادة مع اتجاهات شمس الذي أحب بيروت كما أحببتها وكما أبدعنا فيها معاً عندما كان جسدها يترنّح وقذائف الأحباء والأعداء تتساقط فيها.

فالفنان التجريبي البارز الذي ساهم في ثقافة بيروت الثمانينيات أصبح على الهامش بعدما اتّسعت بيروت، وجدّدت ثوبها في محاولة للتماشي مع باقي مدن العالم ومواكبتها. إلا أن صراعها الفكري بدأت تؤثر فيه السياسات. وهنا بدأت أزمات الفنان محمد شمس الدين. فالعراك الثقافي بالنسبة إليه في مدينته التي أحب، كان أقسى من العراك الثقافي الذي كنت أخوضه في

> **الفنان التجريبي البارز اسهم في ثقافة بيروت الثمانينيات**

أستراليا. وقتها، كان الغرب ملاذاً لي من ناحية التجريب والحرية الفنية المستباحة، بينما بالنسبة إلى تجربة شمس، في مدينة تبحث عن نفسها في مرحلة ما بعد الحرب، كانت تجربة مشتتة بالرغم من إصراره على الاستمرار في رؤيته الفنية التي تبلورت خلال حروب بيروت ضمن مساحاتها المتقطعة جغرافياً وسياسياً واجتماعياً ودينياً. وكم هذا قاس على فنان مرهف وصادق كالفنان محمد شمس الدين في حياته وإنتاجه الفني. وانعكست أسباب وآثار حالة التردّد إلى البارات واللامبالاة عند شمس، فبينما كانت نتائجها إبداعية في الثمانينات إلى بدايات القرن الحادي والعشرين، أصبحت سامة مع بداية العقد الثاني لهذا القرن الجديد. تم تدريجياً تهميش جزء من الثقافة اللبنانية التي كانت حاضرة في سنوات الحرب، نتيجة سيطرة القوى السياسية، وبالتالي قوى القائمين على الإدارات الفنية. وهذا أثر سلباً على النتاج الإبداعي لشمس ولم تسلّط عليه الأضواء كما كانت في السابق. ظهرت وجوه جديدة وأساليب قادمة بقوة من الغرب مدعومة بتظاهرات فنية مثل «أشكال ألوان»، فيما استمرت اللوحة تبحث بصعوبة عن أماكن لعرضها في الصالات المعدودة على أصابع اليد والذي لم يستطع فن محمد شمس الدين اختراقها لأسباب قد يكون أوّلها كبرياؤه الفني أو اعتبارات أخرى ذات صلة بالواقع اللبناني السياسي والطائفي في مرحلة ما بعد الحرب. فالفنان غير الكاتب أو الشاعر. إنّه يحتاج إلى فضاء آخر غير الاستديو الذي يعمل فيه كي يوصل أعماله للجمهور. فضاء يُعرض وإيضاً يسوّق أعماله كي يستمر بمنهجه الإبداعي، خاصة في بلاد العرب حيث لا مؤسسات حكومية أو خاصة داعمة للتجارب الفنية المختلفة كما في الغرب والتي ساهمت في استمراري كفنان مجرب أحمل ثقافة مغايرة. تغافلت عنه صالات العرض البيروتية - القليلة - ومقتنوها لأسباب كثيرة بالرغم من تاريخه. وفي حديث ودي معي، عزا أحد هذه الأسباب إلى أن أحد مقتني لوحاته تعمّد إنزال سعر لوحته بشكل كبير على موقع عالمي لبيع اللوحات.

ذهب نزيه الناقد قوياً مستقلاً وغاب محمد شمس الدين وهو لا يزال يحلم، من غير أن يكمل بداياته الصاخبة على الساحة الفنية اللبنانية. غادر هذا العالم نتيجة لقسوة القائمين والقيمين على الساحة الفنية اللبنانية الذين لا يكترثون لتاريخ الفنان وإنتاجه وعشقه لبيروت، المكان الذي أنتج فيه بكثافة قبل أن ينتقل جنوباً كدليل على يأسه من المدينة. ذهب لأنه لم يتحمل هذه الإساءات التي كانت مقصودة أو لم تكن، ولكنها بلا شك أثرت على خلله الداخلي الذي لم يلاحظه كثيرون ممن جالسوه السمر والسكر. لأنه بكل بساطة كان يحمل ألمه الداخلي الذي رافقه منذ طفولته، إذ تابعنا نشأته كطفل، هذا الألم الذي عمل على التخلّص منه في سنين وجوده في معهد الفنون وفي مرحلة الثمانينات، ثم عاد إليه بعد سنين قصيرة من نهاية الحرب اللبنانية نتيجة القسوة الثقافية التي لم يتحملها. كان يعلنها لي في زياراتي الكثيرة إلى بيروت، قادماً إليها من الغرب، في أحاديث أقرب إلى الشكوى منها إلى قراءة الوضع على الساحة الفنية، لشخص صامت مثلي كان يمرّر فيها مغامراته النسائية وصعلكته الجميلة. فهو بالرغم من كل شيء، كان يحب الحياة.

ولكن الساموراي انتحر بطريقته، فهو لم يعلن سخطه علناً على المشهد الفني اللبناني وتهميشه لحالة الإبداع إبان فترة الحرب لفنان أصرّ على العطاء في ساحات الخطر من أجل الإبقاء على وجه بيروت الثقافي، وإنما كانت هذه الحالة تشغل باله دائماً عندما كان ينفرد بعزلته في بيته الجنوبي الذي كان مكاناً لتصوفه الفني والفكري، مكاناً شيده ليكون منفى وبديلاً عن مكانه الأول بيروت. ذاك المكان الذي كان يبدع فيه، تحول إلى خمّارة للنسيان بقصده عندما يشتاق إلى ذكريات الأمكنة. بيروت أصبحت مكاناً يتغازل فيه مع النساء، مكاناً لعبثيته التي كانت أداة لإخفاء هالة الحزن والحسرة على التغيرات التي طرأت على مكانته في ساحتها الفنية. ذهب صديقي في التجريب الفني في الوقت الذي عدت فيه من أستراليا للتجريب في عاصمة متجاورة لبيروت، في دمشق حيث الحرب الثانية التي أشهدها. غادر شمس الذي كان يخطّط للقدوم إلى دمشق لاستمرار صعلكته النسائية فيها مع امرأة من سوريا أغرمت به. غادر الصديق الذي كنت أبحث عنه في مطاعم وبارات بيروت ومشاركته الجلسات الليلية مع أصدقاء وصديقات مشتركين. ذهب وذهبت أحلامه الدائمة في محاولاته الملحّة في الفن والحب والتمتع بالجمال ودفء الجسد. بقيت ذكرياتي معه في شارع الحمراء عندما نخرج من خمّارة أو منزل صديق نترنح في شوارع الحمراء الخالية بعد منتصف الليالي، قاصدين مراسمنا للنوم وحيدين أو للتغلغل في جسد امرأة دافئة.

* فنان وأكاديمي يعيش بين دمشق وملبورن

غابة محمد شمس الدين وهو لا يزال يحلم

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 7 نيسان 2020 العدد 4023

صورة وخبر

عن 93 عاماً، رحلت المصمّمة التونسية، ليلى المنشاري، جرّاء إصابتها بـ«كوفيد 19». الفنانة التي اشتهرت بتزيين واجهات متاجر «إيرميس» الفرنسية العريقة، وُلدت في تونس عام 1927 لأبوين أورثاها الشخصية القوية والتمسّك بمناصرة حقوق المرأة: عبد الرحمن المنشاري وحبيبة بن جلاب. وفيما نعَتْها وزارة الشؤون الثقافية في تونس، قالت «إيرميس» في بيان إنّ الراحلة «لم تتوقف أبداً عن إثارة فضول المارّة واستغرابهم وإعجابهم، جاعلة من الواجهات مسارح مزدحمة ونوافذ مفتوحة». درست المنشاري الفنون الجميلة في تونس وفي الكلية الوطنية العليا للفنون الجميلة في باريس. عرضت الأزياء لبعض الوقت لدى «غي لاروش» ثم انضمت إلى فريق آني بوميك للديكور في «إيرميس» عام 1961، لتتحوّل مع مرور السنين إلى «الملكة الساحرة».

منوعات

«راديو كرنتينا»... موسيقى وحكايات من العزلة

أغنيات وموسيقى لأحمد عدوية وعبد الحليم حافظ والياس الرحباني والسارة وفيروز ونجاة الصغيرة، وياسمين حمدان وبيل ويذرز وباتي سميث وإيرثا كيت وفرقة «بي جيز» وصلاح مصباح... نتنقّل بين إنستغرام وفيسبوك فنعثر على فيديوات مصوّرة لشيريهان وشاديا وأمل عرفة وسيرج غينسبور مع داليدا. هذه بعض من المواد التي تجمعها صفحة «راديو كرنتينا» على وسائل التواصل الاجتماعي حيث يبثّ الراديو (فيسبوك وإنستغرام وساوند كلاود). على الصفحة عبارة «موسيقى، صور، وحكايات من العزلة... من بيروت إلى العالم (و/أو العكس)». الراديو الذي أطلقه الفنان اللبناني والـ DJ نصري الصايغ مع بداية الحجر المنزلي بسبب انتشار فيروس كورونا، بدأ بمشاركة خياراته الشخصية لمقاطع موسيقية وصوتية، قبل استقبال اقتراحات آخرين ممن يجلس في عزلته الخاصّة، لتتجاوز الحدود الجغرافيّة بعدما أقفلت البلدان حدودها. على الإذاعة الإلكترونيّة، يشارك فنانون وموسيقيون وأفراد من لبنان والعالم في اقتراح خياراتهم الموسيقية، كوسيلة بديلة للتواصل في وقت تحظر فيه اللقاءات بين الناس. هكذا تقدّم ياسمين حمدان خياراتها الموسيقية، والمخرج اللبناني غسان سلهب. ننزل قليلاً فنستمع إلى رسالة للمسرحيّة اللبنانية كريستيل خضر. هناك أيضاً تسجيلات اقترحتها كرمى طعمة ومحمود مرجان والفنان حاتم إمام. من بيروت، من صيدا، من المتن، من تركيا، من مونتريال... تصب هذه المقاطع أخيراً في الصفحة. تجربة إذاعية إلكترونية، تختلف بنواح كثيرة عن التجارب الإذاعيّة على الراديو. إذ لا تكتفي بالصوت وحده، بل تشارك فيديوات من حفلات مصوّرة، وتستعيد الكثير من موسيقى الشعوب من السودان إلى اليمن، فيما تدعو كل الأنماط الموسيقية إلى منصّتها: الطرب والأغنية اللبنانية والإلكترونية والجاز وبعض الأغنيات الشعبية النوستالجيّة أحياناً، علماً بأن هذه التجربة هي واحدة من التجارب الإلكترونية التي صارت السبيل الوحيد المتاح لمواصلة التبادل والخلق الفنيين بعدما أغلقت كل المؤسسات الفنية في العالم، وفي ظلّ الحجر المنزلي المفروض على الجميع. كما يمكننا الوصول في أي وقت إلى الأرشيف الذي يتراكم كلّ يوم على صفحات «راديو كرنتينا»، كأرشيف موسيقي بصري عن هذه الفترة القلقة التي تواجهها البشريّة.

جزيرة الفصح... «تابو» للتكيّف مع كورونا

للتغلّب على إجراءات العزل التي تفرضها السلطات في محاولة للحدّ من انتشار فيروس كورونا، يلجأ سكان جزيرة الفصح إلى طريقة تقليدية من الانضباط في ظلّ التهديد الذي يشكّله الوباء على قطاع السياحة فيها.

تقع الجزيرة التي يسكنها 7750 شخصاً في المحيط الهادئ، على مسافة 3500 كيلومتر قبالة سواحل تشيلي، وتشتهر بمنحوتاتها البشرية العملاقة المسماة «موايس»، والموجودة فيها منذ أكثر من ألف عام. لا يستطيع السكان المحليون تحمّل تفشي «كوفيد ـ 19» مع وجود مستشفى واحد وثلاثة أجهزة تنفّس اصطناعي فقط في البلاد. وبهدف مواجهة هذه الأزمة، لجأ الأهالي إلى تقليد «تابو» القائم على الاعتناء بالذات، وقد تم تناقله عبر أجيال من شعب «رابا نوي» الأصلي. في هذا السياق، قال رئيس بلدية الجزيرة، بيدرو إدموندز، لوكالة «فرانس برس» إنّ «تابو» هو «قاعدة قديمة قائمة على الاستدامة والاحترام، وهو شائع في كلّ الجزر البولينيزية». المفهوم معقّد ويتعلّق بالسرية والقواعد والمحظورات، وتستمَدّ منه الكلمة الإنكليزية «تابو» (محرّمات). وأوضح إدموندز: «تدابير العزل في الجزيرة تم احترامها ما أدى إلى منع انتشار الفيروس على نطاق واسع، إذ أصاب عائلتين في المنطقة نفسها... نعرف هوياتهما ومكان إقامتهما وهما تحترمان إجراءات العزل منذ البداية». لكن الآن، هناك مخاوف أكبر بشأن تأثير الوباء على السياحة في منطقة يزورها 100 شخص كلّ عام.

مع هجر الشوارع والشواطئ والحدائق العامة، تكيّف السكان الأصليون مع الظروف الجديدة وبدأوا زراعة أراضيهم كما فعل أسلافهم، فيما يسود القلق عند الآخرين بشأن الأشهر المقبلة في ظلّ إغلاق الحدود. فهم بحسب إدموندز لن يتمكّنوا من تأمين الطعام، فيما يتوقّع أن يصبح هناك ثلاثة آلاف شخص في الشوارع يتوسّلون السلطات المحلية أو الوطنية للحصول عليه.